



## الجلسة ٥٠٤٩

الاثنين، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إيمير جونس باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	إسبانيا	السيد يانييث - بارنوفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد ماكيرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد لكنيلاو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورت

## جدول الأعمال

## الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2004/779)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2004/779)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، إسرائيل، جمهورية إيران

الإسلامية، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جنوب

أفريقيا، كوبا، ماليزيا، مصر، هولندا، اليابان، يطلبون فيها

دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول

أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعترض، بموافقة

المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن

يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من

الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيرلمان

ممثل إسرائيل مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل الممثلون

الآخرون المذكورون أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة

المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من

المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر

بوصفها الوثيقة S/2004/780 يطلب فيها من المجلس أن يدعوه

إلى الاشتراك في جلسة اليوم.

وأعترض، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن

فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت

للمجلس وجرى على الممارسة السابقة في هذا الصدد.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد القدوة

(فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من

الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها أن

نأذن لسعادة السيد يحيى الحمصاني، السفير والمراقب الدائم

لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، بمخاطبة المجلس.

ستصدر تلك الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن تحت

الرمز S/2004/781.

وإذا لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن المجلس يوافق على

توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى

السيد يحيى الحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الحمصاني إلى شغل المقعد المخصص له

في قاعة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٤

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من رئيس اللجنة المعنية

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

يطلب فيها توجيه دعوة إلى السيد رافان فرهادي، نائب

رئيس اللجنة، للاشتراك في المناقشة.

وجرى على الممارسة المتبعة في هذا الصدد، أقترح أن

يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي

المؤقت إلى نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

الإسرائيلي المنطقية الشمالية لقطاع غزة بما في ذلك مخيم جباليا للاجئين ودفعت بما يزيد على ٢٠٠٠ جندي وبأكثر من ١٠٠ دبابة وأكثر من ١٠٠ من العربات المصفحة والبلدوزرات إلى المنطقة، بالإضافة إلى استخدامها الواسع لطائرات الهليكوبتر العسكرية.

لقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي كل هذه القوة العسكرية بدون تمييز. واستخدمت حتى قذائف مسمارية ضد الأهداف البشرية الفلسطينية. وتعمدت هذه القوات إلحاق التدمير بكل شيء حتى بحضانات الأطفال والمدارس. هناك الآن مئات من الفلسطينيين بلا مأوى نتيجة هدم بيوتهم كلياً أو جزئياً. وهناك عشرات الآلاف بلا ماء ولا كهرباء، يعانون نقصاً شديداً في المواد الغذائية والطبية، وهو ما خلق أزمة إنسانية حقيقية سيحتاج علاجها لإمكانات كبيرة ولفترة طويلة. وبالإضافة إلى كل ذلك عبر الكثير من المسؤولين الإسرائيليين عن نواياهم في الاستمرار في عدوانهم لفترة طويلة، وأيضاً إقامة ما يسمى بمنطقة عازلة.

لقد كنا قد أعلمنا مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة بكل هذه التطورات المروعة في ثلاثة رسائل متتالية طلبنا في آخر واحدة منها التدخل الفوري للمجلس وقيامه باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال. وفعلت المجموعة العربية نفس الشيء أيضاً. إننا نقدر للمجلس استجابته السريعة بعقد هذه الجلسة العلنية. ونأمل أن يتمكن المجلس في النظر في مشروع القرار المقدم له واتخاذ إجراء بشأنه بشكل عاجل.

تقول إسرائيل، قوة الاحتلال، إنها قامت باحتياح شمال قطاع غزة وارتكاب كل ما قامت به بسبب إطلاق صواريخ من هذه المنطقة على مدينة إسرائيلية مجاورة للحدود الإسرائيلية الفلسطينية، وتحديد إطلاق صاروخ يوم الأربعاء

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد رافان فرهادي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، ستصدر كوثيقة تحت الرمز S/2004/779.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق S/2004/761 و S/2004/729 التي تتضمن رسائل مؤرخة ٣٠ و ٢٧ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ على التوالي من المراقب الدائم عن فلسطين؛ والوثيقة S/2004/757 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ من إسرائيل.

والآن أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين.

**السيد القدوة (فلسطين):** السيد الرئيس، مُنعتكم، سيدي، بمناسبة تبوئكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، ونشيد بجهود سلفكم، المندوب الدائم لإسبانيا.

تستمر إسرائيل، قوة الاحتلال، في ارتكاب جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي الأيام الستة الأخيرة وحدها قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٨٣ فلسطينياً منهم ٢٠ طفلاً تحت سن الثامنة عشر، وجرح ما يزيد على ٣٥٠ آخرين، وألحقت دماراً واسعاً، مما في ذلك هدم البيوت وتدمير مناطق زراعية ومنشآت اقتصادية وبنية تحتية مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء. معظم هذه الخسائر وقعت عندما اجتاحت قوات الاحتلال

لماذا لم يتمكن المجلس من وقف استعمار الأرض الفلسطينية ومحاولات تغيير الوضع القانوني للقدس؟ بغض النظر عن السبب الذي نعرفه جميعاً، لعل الوقت قد حان لاتخاذ المجلس مواقف جادة تضع حداً لهذه المأساة المستمرة. ما نريده الآن كخطوة هو مطالبة إسرائيل بالتوقف عن عدوانها، وبوقف عملياتها العسكرية فوراً والانسحاب من شمال قطاع غزة وعدم تكرار ذلك مستقبلاً.

لعل ما يجري حالياً في غزة على صلة، بشكل أو بآخر، بما يسمى بخطة شارون للانفصال أحادي الجانب. وهي خطة تستهدف سحب المستوطنات والمنشآت العسكرية من قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية مع استمرار محاصرة قطاع غزة والسيطرة عليه براً وجواً وبحراً. وتستهدف الخطة أيضاً الاستمرار في بناء الجدار وبناء المستعمرات في الضفة الغربية. أي باختصار تستهدف إيجاد تحرك نظنه طويل الأمد حول قطاع غزة مقابل الاستمرار في استعمار الضفة الغربية. نحن لا نقبل هذا. إن خطة شارون هذه بالإضافة إلى الرسائل الإسرائيلية - الأمريكية المتبادلة بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تنتهك كلاهما القانون الدولي وتخالفان خارطة الطريق تماماً. تكفي الإشارة إلى أنها "أحادية" وأنها تحاول تقويض مبدأ الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية. إن أي انسحاب من غزة يجب أن يكون حقيقة جزءاً من خارطة الطريق. هذا يعني أنه يجب أن تواكب في نفس الوقت خطوات مماثلة في الضفة الغربية، وأساساً وقف بناء الجدار ووقف بناء المستعمرات، وأن يكون كذلك بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. وبطبيعة الحال يجب أن يكون كاملاً بحيث لا يتحول قطاع غزة إلى سجن كبير. نحن نطالب المجتمع الدولي بالتمسك الحاسم بخارطة الطريق وبدعم الموقف الفلسطيني في هذا المجال. فهمنا لموقف المجموعة الرباعية بالرغم من بعض الغموض الذي يعتريه أنه يمتضي في نفس الاتجاه وبالتالي فهو موقف مقبول نأمل أن

الماضي تسبب في مقتل طفلين إسرائيليين. بداية نحن نعبر عن أسفنا لفقدان الطفلين، ولأية أرواح مدنية من الجانبين. وبالإضافة إلى ذلك كانت السلطة الفلسطينية قد طالبت مراراً المجموعات الفلسطينية التي تقوم بهذه الممارسة بالتوقف عنها وتغليب المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا، وهو موقف لا علاقة له بحق شعبنا المشروع في مقاومة الاحتلال. وفي نفس الوقت فإنه من المهم أيضاً أن يكون السياق واضحاً. نحن نتحدث هنا عن سلاح بدائي مصنّع محلياً تسبب طوال السنوات الماضية في خسارة ثلاثة أرواح إسرائيلية بما في ذلك الطفلان المشار إليهما سابقاً. نحن لا نتحدث عن سلاح ردع ولا عن صواريخ حقيقية. هذا هو الواقع بالرغم من أننا نكرر موقفنا بضرورة التوقف عن هذه الممارسة.

في كل الأحوال لا يوجد مطلقاً ما يمكن أن يبرر هذا الجنون الإسرائيلي، هذا القتل الواسع، هذا التدمير المتعمد. لا يوجد ما يبرر جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة. في كل الأحوال، أيضاً، ما الذي كان يبرر جرائم الحرب الأخرى وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي سبقت الأحداث الأخرى، كاستمرار الإعدامات خارج نطاق القانون، واستمرار قتل وجرح المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، واستمرار استخدام القوة بشكل عشوائي ومبالغ فيه، واستمرار هدم البيوت والمنشآت الاقتصادية والزراعية، واستمرار الإغلاق، ومنع حركة الأفراد والبضائع، واستمرار استعمار أرضنا والاستمرار في بناء الجدار الذي يدمر حاضر ومستقبل شعبنا وفرص السلام بين الجانبين وإمكانية قيام الدولتين.

مرة أخرى، كنا قد أعلننا مجلسكم الموقر في رسائل متتالية عن كل هذه الجرائم والانتهاكات وهي رسائل بلغ عددها مائتين وثلاث رسائل، تمثل سجلاً لهذه الجرائم وهي أيضاً تطرح السؤال الجاد: لماذا لم يتمكن المجلس لغاية الآن من وضع حد لكل ذلك؟ وحتى قبل هذه المرحلة برمتها،

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد غيلرمان** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانتي بتسلمكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. لقد فعلتم ذلك حقاً في الماضي بطريقة مقتدرة جداً، وأنا على ثقة بأنكم ستفعلون ذلك هذا الشهر أيضاً، رغم أنني كنت أتمنى أن أقول هذا في ظل ظروف مختلفة.

إن ما يدعو إلى الحزن أن مجلس الأمن يجري تعيّنته مرة أخرى ليس من أجل مقتل الأطفال، وإنما من أجل الدفاع عن أولئك المحرّمين. ومرة أخرى، هناك بالتالي محاولة لوضع ضحايا الإرهاب في قفص الاتهام بدلا من وضع القتلة فيه. فهذه الظاهرة المتكررة تدعو إلى القلق والحزج.

في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عشية عيد الخيم الذي نواصل الاحتفال به فيما نجلس هنا اليوم، تعرض طفلان إسرائيليان للقتل هما دوريت انيسو، عمره عامان، ويوفال ابيدي، عمره أربع سنوات، نتيجة صواريخ القسام التي أطلقت باتجاه منزليهما الكائنين في جنوب بلدة سديروت الإسرائيلية. وأعلنت المنظمة الإرهابية الفلسطينية حماس مسؤوليتها عن الهجوم.

إن جريمة قتل هذين الطفلين ليست سوى أحدث جريمة تقع نتيجة هجوم متواصل يشنه الإرهابيون على المدنيين الأبرياء في سديروت والمجتمعات المحلية المجاورة بدون هوادة. وهذه الهجمات بالصواريخ، على غرار أعمال أخرى يرتكبها الإرهاب الفلسطيني، ترمي بالتحديد إلى قتل وجرح أكبر عدد ممكن من المدنيين.

وفي حوادث مماثلة يوم ٢٨ حزيران/يونيه، قتلت أربعة صواريخ في سديروت مدنيين إسرائيليين، هما أفيك زاهافي، في الرابعة من العمر، وموردحاي يوسوبوف، وعمره ٤٩ عاماً، حيث سقطت بالقرب من مدرسة للحضانة

يتطور بالاتجاه الصحيح. إننا في الوقت الذي نكرر قبولنا بخارطة الطريق ودعمنا لعمل المجموعة الرباعية، ندعوها إلى فرض احترام خارطة الطريق وعدم الخروج عنها، كما ندعوها وندعو مجلس الأمن إلى انخراط الأخير في العملية السياسية، الأمر الذي سيعطيها زخماً وقوة.

إن محكمة العدل الدولية قامت بإصدار رأيها الاستشاري حول الجدار الذي تبنه إسرائيل، قوة الاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحوها. ولقد حددت المحكمة الالتزامات القانونية الملقاة على عاتق إسرائيل، قوة الاحتلال، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وكذلك الالتزامات القانونية الملقاة على عاتق الدول الأعضاء، وطلبت إلى الأمم المتحدة، خاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، اتخاذ إجراءات إضافية لضمان إنهاء الوضع غير القانوني الناشئ عن بناء الجدار. لقد استجابت الجمعية العامة واتخذت الخطوة الأولى المتمثلة في القرار د إ ط ١٥/١٠. مجلس الأمن لم يستجب بعد. نحن ننوي طرح هذا الموضوع ذي الأهمية القصوى أمام مجلسكم الموقر قريباً. وهو أمر سيكون له تأثير كبير على قضية فلسطين، وعلى تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعلى القانون الدولي، بل والنظام الدولي بذاته. وكلنا أمل أن يتمكن المجلس من الاستجابة لذلك بالشكل الصحيح.

شعبنا الفلسطيني الصامد لن يستسلم وسيبقى متمسكاً بحقوقه الوطنية كاملة. إننا وفي الوقت الذي نشعر بالمرارة الحقيقية من غياب العدالة والقانون وازدواجية المعايير، إلا أننا لم نفقد الأمل بعد. مرة أخرى نعبر عن أملنا أن يتمكن المجلس اليوم من اتخاذ الإجراء اللازم، تحديداً بالنسبة للوضع في شمال قطاع غزة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الدائم عن فلسطين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

ورغم أن السلطة الفلسطينية لديها الآلاف من أفراد الشرطة والأمن في شمال قطاع غزة، فإنهم لا يفعلون شيئاً، ولم يفعلوا شيئاً منذ سنين، لوقف إطلاق صواريخ القسام على المجتمعات الإسرائيلية. والواقع أن القيادة الفلسطينية ما زالت ترفض الوفاء بأي من التزاماتها بمواجهة شبكة الإرهاب الفلسطيني وتفكيكها، وذلك في انتهاك مستمر وشائن للمعايير الدولية الأساسية، والالتزامات الموقعة، والشروط الصريحة التي تنص عليها حتى المواد الأولى من خارطة الطريق. وبدلاً من ذلك، تواصل القيادة الفلسطينية تقديم التشجيع والدعم لتلك الأعمال، فتمجد جريمة القتل باعتبارها استشهاداً وتمضي في حملة للتحريض على الكراهية والعنف. ولا تزال القيادة الفلسطينية تفضل تحالفاً للعنف مع الإرهابيين على شراكة من أجل السلام مع إسرائيل تستند إلى الالتزامات المتبادلة والتنازلات المتبادلة، ويدفع الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني ثمن هذا الاختيار القاسي في كل يوم يمر.

ومهما حاول البعض خلط النتائج والأسباب، فإن معظم المثليين الفلسطينيين ومعظم السكان الفلسطينيين يعلمون أنه لولا الإرهاب لما كانت هناك إجراءات دفاعية إسرائيلية وكان هناك حل يقوم على أساس دولتين منذ زمن طويل. فالإرهاب وتواطؤ القيادة الفلسطينية معه هما أكبر عقبة وحيدة في طريق السلام وهما العدو لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وذلك الإرهاب، النابع من الاعتراض على وجود إسرائيل وليس على مسلكها، هو الذي يشعل جذوة الكراهية ويجرد المتعاطفين للسلام من أي قوة.

وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن إسرائيل تعتزم رفض أيديها من قطاع غزة في إطار من مبادرة رئيس الوزراء شارون لفض الاشتباك، التي رحبت بها المجموعة الرباعية، منذ وقت قصير جداً في بيانها الصادر يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر،

ودمرت مقهى قريباً. والواقع أنه، في إطار حملة الإرهاب الفلسطينية الأوسع نطاقاً التي تخلف عنها آلاف لا سبيل إلى وصفها، قد تم إطلاق ما يزيد على ٤٦٠ من صواريخ القسام هذه عشوائياً على السكان المدنيين في إسرائيل مما أودى بأرواح عديدة وأحدث كثيراً من الإصابات وألحق الدمار الواسع النطاق بالمتلكات. ولا تزال نيران صواريخ القسام في هذه اللحظة توجه من غزة عمداً ضد السكان المدنيين، مستهدفة المدنيين الأبرياء ومسببة لهم الرعب وهم نائمون في مخادعهم، أو جالسون في غرفهم المعيشية، أو مصطحبون أطفالهم إلى المدرسة.

ولدى الجماعات الإرهابية، التي تعمل بكامل الحرية والحصانة من أراضي السلطة الفلسطينية، العزم الكامل على تصعيد هذه الحملة وتكثيفها باستعمال أسلحة أكثر تقدماً. وما برحت منظمات الإرهاب الفلسطينية تصنع صواريخ القسام في ورش المعادن المتناثرة في أنحاء قطاع غزة. وقد استحدثت حماس هذه الصواريخ الجديدة باستخدام معارف جمعتها جماعات الإرهاب الدولي على مر السنين. وقد جعلت سهولة إخفاء هذه الصواريخ ونقلها وإطلاقها والقدرة على إنتاجها على نطاق واسع منها أحد الأسلحة المفضلة. وتسعى حماس حالياً لتطوير الصاروخ قسام ٤ لتحسين مدى القذيفة وزيادة تأثير انفجارها. وكما أعلن بيان أصدره أحد نشطاء حماس مؤخراً:

”إننا نبعث برسالة واضحة للصهيونيين بأن صواريخ القسام سوف تستمر وسوف تصل إلى أهدافها بإذن الله. وقل لمن يحتلون عسقلان إن دورهم آتٍ عما قريب.“

وهذا وضع لا يحتمل، ولا يمكن لأي بلد أن يتسامح إزاءه، بما في ذلك البلدان التي يجلس ممثلوها حول هذه الطاولة.

الفلسطينيين، قدم موت حسن الزنين في رسالة موجهة إلى الأمين العام وكأنه قتل من قبل القوات الإسرائيلية.

هذه الألوان من الادعاءات الكاذبة الصارخة ينبغي ألا تدهش الآن أحداً. وقد سمعنا كثيراً منها مرة أخرى اليوم. فهي جزء من نمط طويل من الشكاوى الفلسطينية التي تشير إلى القتل بوصفهم شهداء، والإرهابيين المسلحين كما لو كانوا مدنيين أبرياء، وضحايا الإرهاب الفلسطيني الأبرياء على كلا الجانبين وكأن لم يكن لهم وجود. إنها جزء من ترنيمة يجري ترديدها باستمرار أمام هذا المجلس ولا يزيد التكرار من صحتها، تتجاهل المسؤوليات الفلسطينية والحقوق الإسرائيلية على حد سواء، ولا تعترف بالصعوبات المفرطة التي تواجهها القوات الإسرائيلية في محاولتها حماية مواطنيها وتقليل الأذى الواقع على أرواح الفلسطينيين إلى أقصى حد بينما لا يبدي الإرهابيون الذين تواجههم من الاكتراث بأرواح الفلسطينيين أكثر من اكرائهم بأرواح الإسرائيليين. ومع ذلك، فهذا العرض المخادع الذي يفتقر إلى الاحترام لا يثير أي دهشة، بل ينبغي أن يذكر أعضاء المجلس بأهمية التمييز بين الادعاءات العادلة والتي تكتفي بإثارة الضجيج.

إن إسرائيل في مواجهة هذا الواقع المعقد والمخيف مضطرة إلى التصرف من منطلق حقها وواجبها المسلم بهما في الدفاع عن النفس في محاولة لوقف إطلاق تلك الصواريخ وقتل مواطنيها. وتقوم قوات الدفاع الإسرائيلية باتخاذ الإجراءات ضد المسؤولين عن إطلاق قذائف القسام في وسط سكان غزة المدنيين. ومع أن العملية الحالية أوسع نطاقاً من سابقاتها، فإنها في الواقع محدودة نسبياً، وترمي إلى الامتناع عن التغلغل في المناطق المزدحمة بالسكان. وفي هذا السياق، وفي مواجهة استراتيجية فلسطينية وحشية تسعى لزيادة الخسائر بين المدنيين على كلا الجانبين إلى أقصى حد، تبذل القوات الإسرائيلية قصارى جهدها لتجنب إلحاق

والمجتمع الدولي بصفة عامة، بوصفها فرصة هامة لاستئناف عملية خارطة الطريق. وتبشر خطة فض الاشتباك بمزيد من الاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، وبإيجاد منصة يمكن منها الانطلاق في التنفيذ المتبادل لخارطة الطريق.

في ضوء تلك الخلفية، يشكل إطلاق صواريخ القسام واستمرار الإرهاب الفلسطيني محاولة لعرقلة خطة فض الاشتباك ولتكريس الإرهاب والعنف كأداة استراتيجية. كما يمثلان حالة أخرى تبدي فيها القيادة الفلسطينية تفضيلها للإرهاب ومعاناة شعبها على استنفاد السبل المؤدية إلى السلام. وينبغي ألا يسمح هذا المجلس بمكافأة تلك الاستراتيجية بالتصدي للرد على الإرهاب بدلاً من التصدي للإرهاب ذاته. بل يجب أن تقابل بالرفض، لا بالاسترضاء.

ذلك أن هذه الهجمات المستمرة بالصواريخ من غزة تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي، لا مجرد أنها تستهدف المدنيين الإسرائيليين الأبرياء، بل لأن أرواح السكان الفلسطينيين أيضاً تتعرض للخطر وتتخذ رهينة للتكتيك المستمر والحقير الذي يستعمله الإرهابيون الفلسطينيون، وفيه يستخدم الفلسطينيون الأبرياء بمثابة دروع بشرية وتستخدم المناطق المدنية مسارح لارتكاب الفظائع الإرهابية. فنييران الإرهابيين التي توجه من غزة ضد أهداف إسرائيلية تكاد كلها تنبثق من تجمعات لأشخاص أو مبان سكنية، كما زرعت مئات الشحنات المتفجرة والألغام داخل الهياكل الأساسية المدنية. وفي حادث خطير وقع مؤخراً في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قتل صبي فلسطيني عمره ١٥ عاماً، هو حسن جميل الزنين، بوحشية على أيدي إرهابيي كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح عندما حاول منعهم من شن هجوم بصواريخ القسام قرب دار أسرته. وفي نموذج آخر للتلفيق وتشويه الحقائق من جانب المتحدث باسم

الأعضاء في الأمم المتحدة، والأمين العام وأدينت في هذا المجلس نفسه. وينبغي التذكير بأنه، وفقاً لاعتراف قادة حماس أنفسهم، يشارك أعضاء الجناح السياسي في التخطيط والتوجيه وتوفير الدعم والهيكل الأساسية والتمويل للأعمال الإرهابية المسؤولة عنها تلك المنظمة. وفي البيانات الأخيرة، على سبيل المثال، أعلن ما يسمى بالجناح السياسي أن الجهاز السياسي ذو سلطة عليا على الجهاز العسكري، وأن القيادة السياسية قد "أطلقت يد كتائب عز الدين القسام لتفعل أيما تريد ضد اخوان القروود والخنازير".

وتلك البنية الأساسية للدعم بالذات هي التي تطلب خريطة الطريق تفكيكها، على نحو ما كررت الجمعية الرباعية، التي من ضمن أعضائها الأمم المتحدة، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، عندما طالبت بتفكيك قدرات الإرهاب وهياكله الأساسية. وإن مجرد فكرة احتمال وجود أفراد لهم صلات واضحة بشبكة حماس الإرهابية في قائمة مرتبات الأونروا مرفوضة تماماً ويجب التحقيق فيها على النحو الواجب.

وأود أن أكون واضحاً جداً: إن إسرائيل تؤكد من جديد دعمها للعمل الإنساني الذي تضطلع به الأونروا والمنظمات الدولية الأخرى في الميدان في ظل ظروف صعبة للغاية. ولا تزال إسرائيل تيسر، بكل ما في وسعها، تنفيذ ولاية تلك المنظمات، رغم العقبات التي نواجهها نتيجة لاستمرار الإرهاب والعنف الذي يقوم به الجانب الفلسطيني. وفي التمهيد لهذه العملية، أُعدت التحضيرات بغية الاستجابة بشكل فعال للاحتياجات الإنسانية للسكان الفلسطينيين، بما في ذلك فرصة توفير موظفي اتصال وفتح طريق خاص لتيسير وصول مركبات المنظمات الإنسانية الدولية إلى السكان المحتاجين. وقد أبلغنا موظفي الاتصال الفلسطينيين وممثلي المجلس الفلسطيني المحلي ومثلي المنظمات الدولية بفتح ذلك الطريق الخاص للعمل الإنساني.

الأذى بغير المقاتلين وممتلكاتهم، وفقاً لالتزاماتها القانونية. ولكن لا ينبغي أن يكون هناك شك في أن المسؤولية الأولى عن الخسائر المأساوية في صفوف المدنيين تقع على عاتق الإرهابيين الذين أساءوا بقسوة بالغة إلى وضع المدنيين الفلسطينيين المتمتع بالحماية وعرضهم عمداً للأذى، في انتهاك مباشر لأبسط المعايير الإنسانية.

وكانت هناك أيضاً معلومات مقلقة عن أن الإرهابيين الفلسطينيين في الآونة الأخيرة لا يحاولون، مرة أخرى، أن يستغلوا بشكل خبيث المناطق المدنية فحسب، ولكن أيضاً مركبات الأمم المتحدة، وسيارات الإسعاف التابعة لها ومرافقها وموظفيها. وليست تلك هي المرة الأولى التي يستغل فيها الإرهابيون الفلسطينيون حصانة مرافق الأمم المتحدة وسيارات الإسعاف التابعة لها لشن الهجمات ونقل الأسلحة ومنفذي العمليات، مما يعرض موظفي الأمم المتحدة وعملياتها للخطر. وذلك النمط المقلق من الأنشطة يشكل مصدر قلق بالغ يهدد بإضعاف مصداقية عمليات الأمم المتحدة. وهو يتطلب اليقظة القصوى من جميع الأطراف، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة الموجودون في الميدان، ليبدلوا قصارى جهدهم لمنع هذا الاستغلال السيئ والتحقيق في أي دعاوى عن سوء السلوك.

وفي ذلك الصدد، يمثل اعتراف السيد بيتر هانسن، مفوض وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لحظة تلفزة كندية، بأن أعضاء من منظمة حماس الإرهابية "في قائمة مرتبات الأونروا"، وبالتالي يمولون بواسطة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أمراً يبعث الإزعاج والقلق بشكل خاص. وكما يعلم أعضاء المجلس، إن كثيراً من الدول تعتبر رسمياً أن منظمة حماس منظمة إرهابية بدون أي تمييز مصطنع بين مختلف أجنحتها. وأعمالها الإرهابية الوحشية التي لا تحصى ضد المدنيين الأبرياء، والتي افتخرت بها هي نفسها، قد أدانتها الدول

كما فعلت الجماعة الرباعية مؤخرًا، بأن الطريق إلى السلام والأمن يكمن في نهاية الإرهاب وفي الإصلاح. ويكمن في تحمل المسؤولية وليس في إحالة اللوم. ويكمن في رام الله وغزة، وليس في نيويورك.

طوال هذا الأسبوع، ستحتفل العائلات الإسرائيلية بعيد "سكوت"، عيد الخيم. وفي هذه المناسبة، أود أن أختتم هذه الفرصة لأختتم بقولي: نتمنى من الرب أن ينشر خيمة سلامه علينا جميعًا وعلى الشعب الإسرائيلي.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر ممثل إسرائيل على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

إن ترتيب المتكلمين من أعضاء المجلس قد حدد بالاقتراع. ووفقًا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أطلب من جميع المتكلمين، أعضاء المجلس وغير أعضائه على السواء، أن يحاولوا قصر بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق، بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ومما سيحظى بتقدير كبير أن تقوم الوفود التي لديها بيانات طويلة معدة، بتعميم بياناتها المكتوبة، والإدلاء بصيغة مختصرة في القاعة.

**السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** في الوقت الذي لم تكذ فيه الجمعية العامة تحتتم مناقشتها العامة - التي حدث خلالها توافق آراء واسع حول ضرورة العمل في الشرق الأوسط قبل أن تغوص المنطقة مرة أخرى في العنف، والتي حاولت الجماعة الرباعية على هامشها بث الحياة في عملية السلام التي أصبحت ميتة اليوم - قامت إسرائيل مرة أخرى بدفع قواتها من الدبابات وطائرات الهليكوبتر إلى داخل المخيمات الفلسطينية في غزة لتحديث الموت والدمار. وإن تكلفة الأيام الخمسة الماضية من اللجوء الجامح إلى القوة الوحشية لأمر يثير أشد الاستياء. إذ حصدت القذائف والصواريخ الإسرائيلية أرواح عشرات من الفلسطينيين،

وعلاوة على ذلك، أقيمت مراكز ممثلي مكاتب التنسيق بالمقاطعات في نقاط شتى على طول الطريق بغية توفير كل المساعدة الإنسانية الممكنة. وحتى الآن تم تنسيق أكثر من ٣٥ رحلة على الطريق، بما في ذلك قوافل للإمدادات الطبية، وأطقم للصيانة، ومركبات تابعة للمنظمات الدولية وسيارات الإسعاف المحلية. وفي الوقت نفسه، مما له أهمية حيوية ألا تتعرض الأنشطة الإنسانية وتنسيقها للخطر أو إساءة الاستعمال جراء الأعمال غير القانونية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية الفلسطينية.

إن استراتيجية الإرهاب المفلسة أخلاقيًا التي تتبعها القيادة الفلسطينية ثمنها الأرواح البريئة، وجمود عملية السلام ومعاونة الإسرائيليين والفلسطينيين معًا. والمجلس بتفكيره في اتخاذ مبادرات تكافئ تلك الاستراتيجية عمليًا، لن يفعل سوى إكساب الإرهابيين جرأة وتقويض خريطة الطريق نصًا وروحًا. وكما قال وزير الخارجية شالوم في المناقشة العامة بالجمعية العامة قبل بضعة أيام فقط،

"إن الفلسطينيين ليسوا معفيين من واجبات الحملة العالمية ضد الإرهاب. بل على العكس، إن من مصلحتهم الواضحة أن يشاركون فيها. فالوقوف ضد حماس والجهاد وقوف مع الحقوق الفلسطينية، وليس ضدها". (A/59/PV.7)

من المحزن أن القيادة الفلسطينية الراهنة أثبتت أنها غير قادرة على أن تكون شريكا في السلام مثلما هي غير قادرة على السعي إلى تحقيق الإصلاح والحكم الديمقراطي لشعبها. إذ فضلت الخطابة في الأمم المتحدة على تحمل المسؤولية في وطنها. ولكن ذلك طريق لا ينبغي لمجلس الأمن أن يتغاضى عنه بالتفكير في اعتماد قرارات إضافية أحادية الجانب. ونحن نحث المجلس على الوقوف إلى جانب الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، وأن يذكر الجانب الفلسطيني،

وفي مواجهة الترددي الخطير في الموقف في قطاع غزة، حيث يعاني السكان المدنيون من أسوأ الأعمال، لا يمكن للمجتمع الدولي، ولا ينبغي له، أن يبقى غير مبال أو أن يقف مكتوف الأيدي. فقبل شهر واحد تحديداً، تصرف مجلس الأمن بسرعة وفعالية غير عاديتين، رغم أنه لم يكن هناك تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين. واليوم، إن كان للمجلس أن يحافظ على مصداقيته، لا بد أن يطالب إسرائيل بوقف العمليات التي تقوم بها في غزة فوراً، وسحب قواتها، واحترام قرارات المجلس ومعايير القانون الإنساني الدولي، ولا بد أن تضع إسرائيل حداً لسياسة الإعدام التعسفي التي تتبعها، وأن تكف عن تدمير البيوت وأن تحترم التزاماتها بموجب خريطة الطريق، التي أكدت المجموعة الرباعية للتو على صلاحيتها وأهميتها.

إن الجزائر تدين بشكل قاطع الجرائم المقيتة التي ترتكب اليوم ضد السكان في قطاع غزة، ونؤكد كامل تضامنا مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لحرب إبادة فعلية. ونطالب بإيجاد حل عادل ونهائي وشامل على أساس الشرعية الدولية، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي تحتلها بالقوة، والسماح للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وبلدي يهيب بأعضاء مجلس الأمن كافة تأييد مشروع القرار الذي قدمته للتو نيابة عن المجموعة العربية. إنه مشروع قرار متوازن، دفعت إليه خطورة الموقف وفداحته وتمت صياغته بلغة متفق عليها إلى حد كبير من قبل مجلس الأمن. ويدعو أساساً إلى وضع حد للعمليات العسكرية في قطاع غزة وإنهاء دورة العنف والعنف المضاد. وبالتالي، سيفتح هذا باب الحكمة ليتسنى للأطراف أن تحترم التزاماتها فيما يتصل بخريطة الطريق.

بينهم العديد من الأطفال. وجرح مئات المدنيين، ودُمر العديد من المنازل والهياكل الأساسية. والآن يسود الرعب والخراب في مخيمات جباليا و خان يونس وبيت حانون.

وبدلاً من الانصياع للنداءات المتصاعدة بضبط النفس، بما فيها نداء الأمين العام، قررت إسرائيل مواصلة حملتها العسكرية، بصلف وعدم اكتراث تغذيها ثققتها بالإفلات من العقاب، متوعدة بمزيد من الموت والدمار. فقد هجمت بقسوة على سكان مدنيين منهكين يعانون من الإيذاء البدني والعنف والحرمان. وتستخدم إسرائيل أكثر الأسلحة فتكاً وتعقداً في تنفيذ عملياتها الإرهابية تلك. وقد تباهى رئيس الوزراء الإسرائيلي علانية بما اعتبره نجاحاً مبكراً، وأصم أذنيه عن الاستماع إلى صوت العقل، معلناً يوم الأحد عن تصعيد العملية العسكرية، التي ربما تستمر عدة أسابيع.

ومن الواضح أن هذا الاستخدام المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني لم يأت نتيجة بضعة صواريخ أُطلقت على إسرائيل، وقتلت طفلين - وإن كنا نأسف بشدة لذلك، لأنه يجزنا موت أي طفل. فمن الجلي أن استخدام هذه القوة الوحشية جزء من استراتيجية تستهدف ترويع الشعب الفلسطيني، وسحق إرادة المقاومة لديه وكبرائه الوطني، وتركه ممزقاً ومطمأ، بعد انسحاب إسرائيل المعلن عنه من قطاع غزة، إن تم هذا الانسحاب فعلاً.

وهذه الأساليب الخسيسة التي تستخدمها إسرائيل ضد السكان المدنيين العزل تمثل جرائم حرب وأعمالاً من قبيل إرهاب الدولة، ولا بد للمجتمع الدولي برمته أن يدينها ويستنكرها بصورة قاطعة. فما الفرق بين انفجار قبلة يقتل ركاباً في حافلة وبين صاروخ أو قذيفة تطلقها عمدة دبابة على بيت، فتقتل نساء وأطفالاً؟ بصراحة، إنني لا أرى أي فرق.

لا بد أن يُمارس في إطار احترام القواعد الدولية، وخصوصاً قواعد القانون الإنساني. ونحن نتفهم الشواغل الأمنية لإسرائيل، ولكن لا يسعنا إلا أن ندين الأساليب التي تستخدمها، والتي تتضمن استخدام القوة بشكل مفرط وعشوائي الأثر.

إننا نحيط علماً مع القلق بأن الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في غزة، التي تسبب في الكثير من الآلام والمعاناة، يبدو أنها تحدث استجابة لخطوة متعمدة لتسهيل إخلاء غزة المعلن عنه، وكذلك لتذليل الصعاب في عملية الانسحاب والأيام التالية لها. ولو كان الأمر كذلك حقاً، فإننا بصدد سياسة نعتبرها خاطئة، ونتائجها ليست هي المنشودة. فالعنف يولد مزيداً من العنف دائماً.

ولا بد لنا أيضاً أن نعرب عن رفضنا وشعورنا بالإحباط جراء أعمال العنف التي ترتكبها عناصر فلسطينية تظن - انطلاقاً من معايير لا تقل خطأ أو التباساً، أن اللجوء إلى القوة يمكن أن يخدم مصالحها. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. وعلى النقيض، فإن العنف الذي تمارسه قطاعات فلسطينية معينة يسهم في إخراج محاولات إحياء عملية السلام عن مسارها، ولا يؤدي إلا إلى تثبيط همة من يبذلون جهوداً من أجل تحقيق السلام وتمهئة مستقبل لشعوب المنطقة. كما أنه يثير حالة من الرفض العام من قبل المجتمع الدولي.

إننا مقتنعون بأنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. وعليه، لا بد للطرفين - الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية - من احترام التزاماتهما كما حددتها خريطة الطريق، وهو ما طالبهما به مجلس الأمن مراراً وتكراراً. خارطة الطريق هي الآلية الوحيدة المتاحة لنا، بالإضافة إلى المجموعة الرباعية، التي يمكن أن تساعد على المضي قدماً في عملية السلام، التي يبدو مرة أخرى أنها

**السيد يانبيث - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم**

بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بدايةً أن أعرب لكم عن سعادي لترؤسكم أعمالنا بما عُرف عنكم من فعالية ومهارة. وأود أيضاً أن أشكركم على كلماتكم الرقيقة تجاه الرئاسة الإسبانية في الشهر الماضي.

ونود أن نعرب عن قبولنا لحقيقة أننا نجتمع اليوم بناء على طلب تونس، الذي قدمته نيابة عن جامعة الدول العربية، للنظر في وضع بالغ الخطورة يتعين على هذه الهيئة أن تعالجه بكل جدية، بحكم مسؤوليتها عن السلم والأمن الدوليين. وكانت الحكومة الإسبانية قد أعربت في بيان أصدرته في ١ تشرين الأول/أكتوبر، عن بالغ قلقها إزاء الأحداث التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية في الجزء الشمالي من قطاع غزة. وقد أدت تلك الأحداث إلى تفاقم الوضع الخطير بالفعل في الصراع العربي - الإسرائيلي.

لقد سقط عدد كبير جداً من القتلى، وسيسقط المزيد في المنطقة. ونحن نأسف لكل هذه الوفيات، التي سببها طرف أو آخر، ولكن علينا أن نقر بحقيقة أن أكبر عدد من الضحايا - القتلى والجرحى - سقط في الجانب الفلسطيني. ويبين ذلك العدد الكبير من الضحايا الفلسطينيين ممن قتلوا أو جرحوا، ومن بينهم العديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أن الرد العسكري الإسرائيلي كان، ولا يزال، مفرطاً. ولا يمكننا أن نصدق أن كل هؤلاء، أو حتى غالبيتهم، إرهابيون. لذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يحث إسرائيل على الكف والامتناع عن اتخاذ إجراءات عقابية، وعلى الأخص العمل المسلح الذي لا يتماشى مع القانون الدولي.

وبوضوح، فإننا نسلم بحق إسرائيل في حماية نفسها وحماية مواطنيها في مواجهة أعمال الإرهاب، لكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن حق أي دولة في الدفاع عن النفس

ويجب أن تفكر إسرائيل بعناية في العواقب المترتبة على إجراءاتها في غزة. فمن غير المرجح أن تعود هذه العمليات بقدر أكبر من الأمن لإسرائيل. على النقيض من ذلك، إنما لن تعمل إلا على زيادة التوتر في المنطقة وتوليد ذريعة جديدة للمتطرفين ليلجأوا إلى العنف.

وفي الحالة الراهنة، وهي حالة صعبة للغاية، ندعو الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء لمنع تصعيد الصراع والبدء في تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق، بغية إنعاش احتمالات السلام.

وينبغي أن تكون أول خطوة تتخذها السلطة الفلسطينية محاربة الإرهاب دون لبس والعمل من أجل تفكيك بنائه التحتية وقدراته فعلا. ويجب أن ينهي الفلسطينيون تحريض الجمهور على العنف وأن يبذلوا قصارى جهدهم لمنع المتشدد من مهاجمة إسرائيل، مما يثير ردا إسرائيلييا.

وأية دراسة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ستوضح بجلاء أن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لا يمكن تحقيقها بوسائل عنيفة. من جهة أخرى ينبغي أن تزيد الحكومة الإسرائيلية من الجهود التي تبذلها للإعداد لتنفيذ فك الارتباط في قطاع غزة الذي اقترحت، والذي يجب أن يكون كاملا وتاما، وأن يتم على نحو يتسق مع خارطة الطريق.

فضلا عن ذلك، يجب أن تجمّد حكومة الإسرائيية أنشطة الاستيطان، وأن تتخذ جميع الإجراءات الممكنة لتخفيف الحالة الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد قد تحكم مسبقا على النتيجة النهائية للمفاوضات.

لا يوجد بديل للتسوية السلمية لصراع الشرق الأوسط. ودعوني أكرر القول إنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين،

معرضة لخطر شديد. يجب أن نعمل جميعنا معا لوضع نهاية لدوامة العنف التي عمّت المنطقة، ولفتح طريق للسلام. ويجب أن يتحمل مجلس الأمن أيضا مسؤولياته.

انطلاقا من هذه المبادئ والتصورات، سندرس مشروع القرار الذي قدّمه وفد الجزائر باسم المجموعة العربية.

**السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):** أثناء هذه المناقشة الأولى، اسمحوا لي يا سيدي أن أستهل بياني بالإعراب عن سعادتي لرؤيتكم تتولون رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونود من أعماقنا أن نشيد بالسفير يانيث - بارنوفو على رئاسته القديرة والمميزة جدا في شهر أيلول/سبتمبر.

نظرا لأن رومانيا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي ألقاه قبل قليل ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي، يمكنني أن أكون موجزا جدا.

تشعر رومانيا بقلق شديد للغاية تجاه التصعيد الأخير في أعمال العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. ونحن ندين الهجمات الإرهابية المتكررة بالصواريخ على أهداف إسرائيلية مدنية. ويجب أن تتخذ السلطة الفلسطينية إجراء حاسما ضد مخططي ومرتكبي جميع هذه الأعمال الإرهابية، التي لا يمكن تبريرها.

وفي نفس الوقت، نحن منزعجون من التقارير التي تشير إلى أن إغارة القوات الإسرائيلية على شمال غزة، رداً على هذه الهجمات، أدّى إلى سقوط ضحايا بين السكان المدنيين، العديد منهم أطفال. وكما قلنا في مناسبات عديدة، يجب أن تمارس دولة إسرائيل حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس بامتنال صارم لمعايير القانون الدولي ذات الصلة، التي تحظر اتخاذ إجراءات ترقى إلى استخدام مفرط للقوة، أو العقاب الجماعي.

مياهمم الرئيسية. وهذا بدوره يسهم في الظروف القاسية جدا التي يواجهها الشعب الفلسطيني: عدم وجود احتمالات للتنمية أو التقدم الاقتصادي، والافتقار للحرية، وعدم توفر فرص من أجل حياة أفضل، والأزمة السياسية الطويلة الأمد التي تضر بالسلطة الوطنية الفلسطينية، تشكل جميعها العوامل الرئيسية الكامنة وراء حالة العنف الفلسطيني ضد إسرائيل.

ولا يزال المجتمع الدولي ينتظر اتخاذ تدابير فعالة تؤدي إلى إعادة تنظيم وهيكله قوات الأمن الفلسطينية في وقت مبكر، ليتسنى لها أن تنهض بفعالية بمسؤوليتها المتمثلة في وقف العنف - وهو التزام تعهدت به بموجب خارطة الطريق. وفي هذه الحالة على وجه الخصوص، يجب أن تتخذ السلطة الفلسطينية تدابير فعالة لوقف أعمال الهجوم بالصواريخ التي يشنها المتشددون الفلسطينيون ضد إسرائيل، وكما قال الأمين العام، يجب أن يمثل الطرفان لالتزامهما بحماية السكان المدنيين.

وخارطة الطريق، التي أيدها العام الماضي مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، لا تزال خطة السلام الوحيدة التي وافق عليها الطرفان. إلا أن أياً من الطرفين لم يتخذ إجراءات جديدة لتنفيذها.

على ضوء هذه الخلفية السياسية يأتي إعلان حكومة إسرائيل عن خططها للانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة. ويرحب وفدي بقرار الانسحاب من الأراضي المحتلة، ولكن يساورنا قلق عميق تجاه العواقب المحتملة لهذا الإجراء من جانب واحد. فانسحاب القوات الإسرائيلية يجب أن يكون مصحوباً بتدابير مناسبة تكفل الاستقرار والأمن في المنطقة، وتكفل ألا يسود قانون الغاب هناك.

وفي نفس الوقت، يجب أن يتم الانسحاب من غزة في إطار قرارات مجلس الأمن وخارطة الطريق؛ ولا يمكن أن يكون بديلاً لهذه الالتزامات.

وذلك كما توخت خارطة الطريق ووفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

**السيد مكيرا (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي يا سيدي أن أهنئكم بتوليكم الرئاسة. وأود أيضاً أن أهنئ ممثل إسبانيا، السفير يانيث - بارنوفو، بالطريقة الممتازة التي ترأس فيه أعمال المجلس أثناء شهر أيلول/سبتمبر الذي كان جدول أعماله حافلاً جداً.

مرة أخرى، يتعين على المجلس أن يجتمع في جلسة طارئة بسبب حالة تهدد السلم والأمن في الشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي. والموضوع هو الإجراءات التي تقوم بها القوات المسلحة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في منطقة مخيمي اللاجئين في جباليا وبيت حانون في قطاع غزة.

ودعوني أكرر القول أولاً إن وفدي يسلم بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية وبالتالي حقها في أن تتخذ الإجراءات اللازمة في ذلك الصدد. إلا أنها يجب أن تفعل ذلك دائماً في إطار القانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي. وفي نفس الوقت، فإن الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية الذي طال أمده؛ وشتى التدابير التي تتخذها السلطات الإسرائيلية، التي تحد كثيراً من حرية السكان في الحركة؛ وتدمير بيوتهم وموارد رزقهم، بالإضافة إلى الاستخدام المتكرر للقوة المفرطة من جانب القوات العسكرية المحتلة، لم تنجح إلا في زيادة الحالة سوءاً، وزيادة حدة ما يشعر به سكان الأراضي المحتلة من إحباط شديد، وتفاقم العنف هناك.

وفي الضفة الغربية، يستمر بناء الجدار الذي يفصل التجمعات السكانية الإسرائيلية عن التجمعات السكانية الفلسطينية، وهو الجدار الذي اعتبرته فتوى محكمة العدل الدولية غير قانوني. ويفصل هذا الجدار الشعب الفلسطيني عن مصادره الإنتاجية وعن أفضل أراضيه الزراعية ومصادر

ونرفض أنشطة الميليشيات الفلسطينية التي تستهدف السكان المدنيين الإسرائيليين. ومع ذلك، نعتقد أن الوضع السائد على أرض الواقع يبرز بصورة أكبر أهمية إحراز تقدم في عملية السلام من أجل إنهاء الاحتلال.

إن أية حلول أحادية الجانب - خاصة التي تتجاهل الحاجة إلى التفاوض والتوفيق بين الطرفين - على الأرجح لن تكفل السلام العادل والدائم الذي تستحقه كل شعوب المنطقة. وفي هذا الصدد، تحت البرازيل كلا الطرفين على وقف كل أعمال العنف، والعمل في امتثال لالتزاماتهما وفقا لخارطة الطريق، التي أقرها هذا المجلس بموجب قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، واستئناف سعيهما إلى تحقيق تسوية سلمية. ونطالب وسطاء المجموعة الرباعية بالانخراط مع الطرفين بشكل حاسم لحملهما على وقف أعمال العنف الحالية وإعادةتهما إلى طاولة المفاوضات.

ويؤيد وفد البرازيل مشروع القرار الذي قدمته الجزائر باسم المجموعة العربية.

**السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية):** سيدي الرئيس، يرحب وفد بلادي أيضا بكم في مقعد الرئاسة ويتمنى لكم كل النجاح الممكن خلال فترة رئاستكم. كما نود أن نشكر الممثل الدائم لإسبانيا على الطريقة القديرة والفعالة جدا التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

ينتاب ألمانيا قلق شديد إزاء تصعيد العنف مؤخرا في شمال قطاع غزة. ونأسف كثيرا على الخسائر البشرية ونطالب كلا الطرفين بتفادي الأعمال التي قد تزيد من تفاقم الحالة.

وتدين ألمانيا الهجمات على سديروت بصواريخ القسام، والتي تظهر استخفافا صارخا بحياة البشر. إننا نطالب السلطة الفلسطينية بأن تفعل كل ما في وسعها لوقف

الإجراءات من جانب واحد لن تحقق سلاما عادلا ودائما في الشرق الأوسط، ولن تساعد على تحقيق الهدف الذي كثيرا ما تردد، والمتمثل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

**السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أقدم لكم بالتهنئة يا سيدي بتوليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أتمنى لكم كل نجاح أثناء مدة رئاستكم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير يانيث - بارنوفو، سفير إسبانيا، على الطريقة المقتدرة التي وجه بها أعمالنا أثناء شهر أيلول/سبتمبر.

يؤيد وفد البرازيل عقد هذه المناقشة، التي جاءت في وقتها، حول الحالة في الشرق الأوسط، حيث تدور في غزة وفي الأراضي الفلسطينية أحداث جديدة تستحق استنكارا قويا وتنسم بالوحشية وسفك الدماء. وينتاب البرازيل قلق بالغ إزاء تصاعد العنف وتزايد الخسائر البشرية نتيجة عملية جديدة مكثفة - أطلق عليها اسم "أيام الندم" - تنفذها القوات العسكرية الإسرائيلية منذ خمسة أيام. وندين الاستخدام المفرط للقوة الذي يقوم به الجيش الإسرائيلي في المناطق المكتظة بالسكان مما يُنزل معاناة وخسائر واسعة النطاق في أعداد غفيرة من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. كما ندين استمرار إسرائيل في سياستها غير القانونية المتمثلة في عمليات القتل خارج إطار القضاء. وتؤيد البرازيل بالكامل الدعوة التي وجهها الأمين العام كوفي عنان إلى حكومة إسرائيل بأن توقف غاراتها العسكرية المهلكة على قطاع غزة، وتتوقع البرازيل من الحكومة الإسرائيلية أن تمثل تماما للقانون الإنساني الدولي، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

ارتياب عميق متبادل وروح المجاهدة. ونتيجة لذلك، يوجد عنف من كلا الجانبين، ويلقى المدنيون الإسرائيليون والفلسطينيون حتفهم - وإننا نقدم تعازينا لأسرهم - ويتم هدم المنازل وتدمير الهياكل الأساسية المدنية.

ونحن أيضا، شأننا في ذلك شأن من تكلموا قبلنا، نؤكد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس - في أن تحمي نفسها حماية تامة من الهجمات الإرهابية. لكن من الواضح أن أعمال الجيش الإسرائيلي في الجزء الشمالي من غزة تتجاوز المستوى المطلوب لسحق أنشطة المتطرفين. ونحث إسرائيل على أن تتحلى بضبط النفس وأن تفهم أن المشاكل، حتى المشاكل الأمنية، لا يمكن حسمها بالقوة.

ولا يسعنا إلا أن ننوه بأن ما أفضى إلى المصادمات الحالية كان هجوما بالصواريخ شنه الفلسطينيون على مدينة سديروت الإسرائيلية، ولقي فيه طفلان حتفهما. ونود التشديد على أنه ما لم تضغط القيادة الفلسطينية بشكل فعال لضبط الجماعات الإرهابية، لن يتسنى تجنب تكرار ما يحدث في غزة اليوم - بغض النظر عن أي مشروع قرار بشأن الموضوع يُعرض على المجلس لاعتماده.

لقد طال انتظار الإصلاح الحقيقي لأجهزة الأمن الفلسطينية ولا يمكن تأجيله أكثر من ذلك. والمسؤولية عن البطة الشديد في اتخاذ إجراء حاسم بشأن هذا الأمر تقع بالكامل على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن الأزمة في غزة تهدد تنفيذ أحكام خارطة الطريق. ونود أن نذكر بأنه لا يوجد بديل من خارطة الطريق. فلا يوجد بديل من منطق الخطوات المتبادلة والهدف الاستراتيجي لخارطة الطريق - وهو إقامة دولتين، تتعايشان جنبا إلى جنب. وإن المصادمات الجارية في غزة تعقد بشدة تنفيذ خارطة الطريق.

تلك الهجمات. وفي جلسة استثنائية عُقدت الأحد الماضي، انتقد المجلس التشريعي الفلسطيني هجمات صواريخ القسام على إسرائيل. ونشعر بأنها كانت إيماءة هامة ونظن أنها أيضا مؤشر بأن السلطة الفلسطينية ستتخذ الإجراءات اللازمة لتهدئة الأوضاع.

لا شك في أن لدولة إسرائيل الحق في الدفاع عن النفس، وخاصة في حماية مواطنيها من هجمات المقاتلين. وفي الوقت ذاته، نعتقد بأنه ينبغي ممارسة ذلك الحق وفقا لسيادة القانون وفي إطار القانون الدولي. ونعتقد بأن من مصلحة إسرائيل بوضوح أن تحترم مبدأ رد الفعل المتناسب وأن تأخذ في الحسبان عواقب أفعالها على المدى المتوسط. فممارسة العنف ضد السكان المدنيين، وديارهم ومزارعهم وبنيتهم التحتية، سيزيد البؤس والإحباط والكرهية بين السكان الفلسطينيين.

الطرفان كلاهما مطالبان بالامتناع عن الأعمال التي قد تعزز قوى التطرف وتعيق تنفيذ خارطة الطريق. وإذا استمرت سلسلة الاعتداءات والاعتداءات المضادة، فسيعرض ذلك للخطر التنفيذ المنسق للانسحاب من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية.

وفي هذا المنعطف الخطير، نناشد جميع الأطراف - الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي - أن تعمل معا بروح بناءة لتحقيق انسحاب يهيئ الظروف اللازمة للاستقرار والانتعاش الاقتصادي والأمن.

**السيد دنيسف (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية):  
أود أن أنضم إلى الآخرين في التقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأطيب التمنيات لفترة رئاستكم وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للممثل الدائم لإسبانيا.

إن الحالة الإسرائيلية الفلسطينية لا تزال تتحرك في الاتجاه الخاطئ. ففي كل جوانب الصراع لا يزال يسود

الأوسط السلام ما لم يوقف نمط الهجوم والرد الانتقامي من كلا الطرفين. ونشعر بقلق بالغ لأنه إن لم تمارس جميع الجوانب إرادة قوية بغية وقف أعمال الإرهاب والعنف، فإن عملية السلام لن تكفل بالنجاح.

ولا يمكن أن يستمر هذا الصراع بلا هوادة دون أن يعرّض للخطر على نحو خطير فرصة أجيال الإسرائيليين والفلسطينيين في المستقبل في العيش في سلام ووثام. وينبغي أن يدرك كلا الجانبين أن هذا الصراع لن يكون فيه منتصرون. وناشد الجانبين أن يمارسا ضبط النفس وأن يمتنعا عن ارتكاب أعمال العنف التي تؤدي إلى المزيد من تصعيد الحالة. وناشدهما أن يتبعنا طريق المفاوضات السلمية بغية تحقيق هدف قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

إن الصراع في الشرق الأوسط لن يحسم أبدا من خلال وسائل العنف. وبالتالي، فإننا نحث الطرفين على استئناف عملية السلام، المنشأة بموجب خريطة الطريق، التي أيدها المجلس بالقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). ونطلب من الطرفين أن يفيا بالتزاماتهما في إطار خريطة الطريق من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط.

**السيد آدشي (بنن)** (تكلم بالفرنسية): نود أن نهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. كما نود أن نشكر السفير يانبيث - بارنوفو على جهوده في رئاسة المجلس الشهر الماضي.

يساورنا قلق بالغ من تطور الأحداث في فلسطين خلال الأيام القليلة الماضية. والواقع، أن الحالة هناك تزداد سوءا؛ ولا يمكن للدفاع عن النفس أن يبرر ذبح المدنيين الأبرياء. والخسارة في الأرواح، وخاصة بين المدنيين في الأراضي المحتلة، أمر مرفوض. ولذلك السبب فإننا نشجب

ختاما، أود أن أشدد على أن تسوية كل جوانب الحالة في الشرق الأوسط أمر لا يمكن تحقيقه إلا بنهج شامل.

**السيد لنكنيلاو (الفلبين)** (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد بلادكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. ونود أيضا أن نشكر السيد يانبيث - بارنوفو على قيادته القيادية للمجلس الشهر الماضي.

يأسف وفد الفلبين على تصاعد أعمال العنف في الشرق الأوسط. وإن التصعيد الأخير كان التصعيد الأكثر دموية في قطاع غزة طيلة السنوات الأربع الماضية. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد الخسائر البشرية، خاصة بين المدنيين الأبرياء، ونشجب بأشد لهجة إراقة الدماء المستمرة حاليا والتي تحصد أرواح الصغار من كلا الجانبين. ونعرب عن تعاطفنا الشديد مع الضحايا وأسره.

إننا نحث إسرائيل على وقف غاراتها العسكرية في غزة. واليوم فقط قتل الجيش الإسرائيلي ثلاثة مدنيين آخرين، بمن فيهم فتاة عمرها ١٥ عاما قُتلت داخل منزلها. ونطالب إسرائيل بوقف اعتدائها العسكري وسحب ما يقرب من ٢٠٠ دبابة وعربة مدرعة لها تنتشر حاليا في كل أنحاء شمال غزة.

في الوقت نفسه، نطالب السلطة الفلسطينية أيضا بوقف الهجمات التي تشنها الجماعات المقاتلة بالصواريخ على إسرائيل. واليوم أيضا، أطلق المقاتلون الفلسطينيون دفعة أخرى من صواريخ القسام على مدينة إسرائيلية على الحدود، فأصابوا رجلا بجروح.

إننا نشعر بقلق شديد حيال حقيقة أن العنف في الشرق الأوسط ما زال يرتكبه جانب واحد ضد الجانب الآخر، بالرغم من الإعراب الواضح للمجتمع الدولي ومجلس الأمن عن الاشمئزاز من تلك الحالة. ولن يعرف الشرق

أخيراً، نود أن نوجه مرة أخرى نداء عاجلاً إلى المجموعة الرباعية لكي تضاعف جهودها لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

**السيد لو كاس** (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن شعوري بالارتياح إذ أراكم، سيدي، ترأسون مجلس الأمن. كما نود أن نعرب عن تهاننا لسفير إسبانيا وللوفد الإسباني على عملهم الممتاز خلال شهر أيلول/سبتمبر.

ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة لمجلس الأمن بناء على طلب جامعة الدول العربية، بهدف التصدي للحالة الخطيرة جدا السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويساورنا قلق بالغ حيال الحالة الراهنة في شمال قطاع غزة - الخسائر البشرية الكبيرة، الوفيات بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والحالة الإنسانية المتدهورة بشكل عام.

ونشارك الأمين العام في مناشدته حكومة إسرائيل أن توقف غاراتها العسكرية على قطاع غزة وفي حثه السلطة الفلسطينية على أن تتخذ إجراءات لوقف إطلاق المتطرفين الفلسطينيين للصواريخ على الأهداف الإسرائيلية.

ووفدي من جانبه، يناشد السلطة الفلسطينية أن توقف جميع الأعمال الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين، التي تؤدي إلى شن عمليات عسكرية إسرائيلية هجومية مميته.

والأمر الذي يبعث على الشعور بقلق خاص هو استخدام القوات المسلحة الإسرائيلية المفرط للقوة ضد الفلسطينيين. ونذكر إسرائيل بأن عليها التزامات ومسؤوليات في إطار القانون الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين في زمن الحرب. وندين جميع أعمال العنف والإرهاب، والاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والتدمير المادي لوسائل رزق الفلسطينيين. كما أن القيود المفروضة

بأشد لهجة ممكنة الاستخدام غير المناسب للقوة في الأراضي المحتلة. إن كل حياة بشرية قيمة، ولا أن يكون هناك أي استثناء للالتزام بحماية الحياة البشرية والمحافظة عليها.

ولا يمكن أن يقف التزام المجتمع الدولي المتجدد بضمان سيادة القانون على أبواب فلسطين. ففلسطين أيضاً جزء من القرية العالمية التي نحاول أن نجعلها أكثر تسامحاً لجميع سكانها، في الحاضر والمستقبل. وبناء على ذلك، فإننا ندعو إلى وقف فوري للعمليات العسكرية الجارية حالياً في قطاع غزة. وسيسمع موقف إسرائيل بشكل أفضل إذا احترمت بالكامل التزاماتها الأخلاقية والقانونية بصفتها دولة عضواً في المجتمع الدولي. إن إسرائيل دولة تدعي أنها ديمقراطية. وناشد إسرائيل أن تتعاون بحسن نية مع الفلسطينيين بهدف تطوير منطقة مشتركة يعمها السلام والازدهار.

ونحث إسرائيل على التقيد بالتزاماتها فيما يتعلق بالسكان في الأراضي المحتلة. ونسلم بحق إسرائيل في حماية أرضها وشعبها من الهجمات الإرهابية. ويظهر التدهور المستمر في الحالة في الشرق الأوسط مدى أهمية العودة إلى خريطة الطريق. ويبقى ذلك السبيل العملي الوحيد للتوصل إلى تسوية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وبالتالي فإننا نحث كلا الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق وعلى الدخول في حوار بنية حسنة بهدف تهيئة الظروف اللازمة لإنشاء دولة فلسطينية، وفقاً لرؤية قيام دولتين تتمتعان بالسيادة وتعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود دولية معترف بها. ولا تتفق الهجمات الصاروخية التي تشن على القرى الإسرائيلية ولا غارات قوات الدفاع الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة مع شروط خريطة الطريق.

رئاستكم. ويعبر وفدي كذلك عن إعجابه بالسفير يانيث - بارنوفو، الممثل الدائم لإسبانيا، وبالنجاح الباهر لرئاسته في الشهر الماضي.

إن باكستان تعتقد أن إنهاء دوامة العنف بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت نير الاحتلال، يمكن أن يساعد على تنفيذ خارطة الطريق، وتحقيق رؤية الحل القائم على دولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وللأسف، بدلا من أن تسير حكومة إسرائيل وفقا لخارطة الطريق نحو السلام، قامت مرة أخرى بالرد من خلال شن هجوم قاس وغير محسوب العواقب، مما أدى إلى قتل ما يزيد على ٨٠ فلسطينيا منذ يوم الأربعاء الماضي. وقد تعرّض السكان الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال، إلى وطأة قوة إسرائيل العسكرية التي استخدمتها في الأماكن المكتظة بالسكان في جباليا وبيت حانون، سعيا منها لممارسة ما وصفته على أنه حق الدفاع عن النفس.

إن أحدا لا يستطيع تبرير قتل المدنيين الأبرياء. ولهذا السبب نحن ندين الإرهاب. والأساس المنطقي لحق الدفاع عن النفس لا يمكن الاستناد إليه لشن هجمات تصيب المدنيين بشكل رئيسي. لقد اعتمدت اتفاقيات جنيف في أعقاب التجارب المروعة للحرب العالمية الأخيرة، وحرّمت التعرض للأهداف التي تضم المدنيين بشكل رئيسي. وإسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، ملزمة باتفاقيات جنيف، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. وهل نحن بحاجة إلى تذكير أنفسنا بأن الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف يمكن اعتبارها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية؟

إن السبب الحقيقي لانعدام الأمن، بالنسبة لإسرائيل والفلسطينيين على حد سواء، هو احتلال إسرائيل غير القانوني، والمتواصل، والقسري للأراضي الفلسطينية.

على موظفي المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ووقف عمل وكالات الأمم المتحدة التي تساعد اللاجئين الفلسطينيين، ووضع العراقيل أمام الموظفين الذين يديرون العمليات الإنسانية تشكل أمورا تستدعي قلقا كبيرا. وناشد إسرائيل أن تخفف حمة السكان الفلسطينيين وأن تسمح للموظفين الإنسانيين باستئناف عملهم، بشكل كامل، في ظروف آمنة.

إن الحالة الراهنة في غزة لا تتسق في رأي وفدي مع النوايا المعلنة للحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من غزة. كما أنها لا تتسق مع النية المعلنة للفلسطينيين بالتعاون مع إسرائيل لتيسير ذلك الانسحاب. وهي أيضا لا تتسق مع التشجيع وعروض التعاون من جانب المجتمع الدولي لجعل الانسحاب الإسرائيلي من غزة خطوة أولى وحاسمة لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية ولبدء التنفيذ الفعال لخطة تحقيق السلام في الشرق الأوسط، الواردة في خريطة الطريق.

وفي هذا السياق، فإننا نشير إلى التزامات السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، بموجب خريطة الطريق، التي أيدها قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣).

في الختام يود وفدي أن يعرب عن دعمه لمشروع القرار الذي عرضه ممثل الجزائر. ونرى أنه نص متوازن ونأمل أن يحظى بموافقة أعضاء المجلس بالإجماع، مع توقع أن يسهم اعتماده في وقف إراقة الدماء في غزة وفي المضي قدما بتنفيذ كلا الطرفين لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المناقشة الأولى في المجلس هذا الشهر، أود أن أعتنم هذه الفرصة كي أعرب لكم، سيدي، عن تهنئي الحارة على توليكم رئاسة المجلس خلال الشهر الحالي، الذي يعد بأن يكون شهرا مزدحما بالعمل وهاما. ونود أيضا أن نعرب لكم عن رغبتنا في التعاون الكامل، سيدي، لضمان نجاح

استطاع المجلس إنجاز عمله على النحو الواجب في الشهر الماضي.

قبل بضعة أيام شن الجيش الإسرائيلي حملة عسكرية واسعة في قطاع غزة، أدت إلى وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، الفلسطينيين؛ بمن فيهم النساء والأطفال. وقد حدث مزيد من التصعيد في إراقة الدماء والصراع بين إسرائيل وفلسطين، وهو ما يسبب قلقا بالغاً للصين. وهذه الأعمال فاقمت بشكل جدي الحالة الخطيرة أصلاً في الشرق الأوسط. إننا نحث إسرائيل بقوة على أن توقف عملياتها العسكرية ضد فلسطين، وأن تمتنع عن دفع الحالة إلى مزيد من التدهور والوصول إلى وضع لا يمكن السيطرة عليه.

إننا ندعو أيضاً إلى وقف جميع الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. وقد شددت الصين مرارا وتكرارا على أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات، وليس من خلال استعمال العنف والقوة. ونحث الأطراف المعنية على أن تعاود الاتصالات والحوار في أقرب وقت ممكن، وأن تعود إلى الطريق الصحيح، وهو طريق المفاوضات السياسية.

إن مجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي المؤتمن على صون السلم والأمن الدوليين، لا يمكنه أن يظل في موقف اللامبالاة وأن يتصرف كالمتفرج على الحالة الراهنة. وينبغي للمجلس أن يتخذ تدابير فورية للوفاء بمسؤوليته عن حماية المدنيين.

إن الصين تؤيد مشروع القرار الذي قدمته المجموعة العربية، وتأمل في إمكانية اعتماده في أسرع وقت ممكن.

**السيد دلا سايلير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أعرب عن تقديرنا لقيادة السفير

وقد زادت سياسة المستوطنات غير القانونية بلا هوادة من الأضرار الناجمة عن الاحتلال المستمر. والاستمرار ببناء الجدار الفاصل، في تحد لفتوى محكمة العدل الدولية، يظهر هدف الضم الدائم للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومجلس الأمن يقع على عاتقه الالتزام السياسي والأخلاقي والقانوني، بمطالبة إسرائيل أولاً، أن تسحب فوراً قواتها التي أرسلتها إلى غزة خلال الأيام القليلة الماضية، وأن توقف سياستها المتعمدة في إطلاق عنان الموت والدمار ضد الفلسطينيين. ثانياً، أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي. ثالثاً، أن تسمح للأمم المتحدة وغيرها من منظمات الإغاثة بالوصول بدون أي عقبات لتقديم الإغاثة الإنسانية في المناطق التي تعرضت لعمليات الاقتحام. رابعاً، أن تنفذ التزاماتها وفقاً لخارطة الطريق، وخاصة ما يتعلق منها بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك ببناء المستوطنات غير القانونية.

ويجب على إسرائيل أن تدرس بدقة عواقب أعمالها وسياساتها على المدنيين القصير والطويل. وكما قال رئيس باكستان في الجمعية العامة، "إن مأساة فلسطين هي بمثابة جرح لم يلتئم في نفس كل مسلم" (A/59/PV.5).

وقد يكون صدام الحضارات هدفاً لبعض المتطرفين، ولكنه قطعاً ليس من مصلحة الذين يسعون إلى إحلال السلام والأمن في البلاد المقدسة وما وراءها.

**السيد جانغ يشان** (الصين) (تكلم بالصينية): أود

في البداية، سيدي، أن أأخذ حذو من سبقي من المتكلمين، وأن أهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. ويقدم وفدي التأييد الكامل لعملكم. وفي نفس الوقت، أود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم لإسبانيا على قيادته الفذة للمجلس في الشهر الماضي. ومع أن أيلول/سبتمبر هو أكثر شهور العام اهمالاً بالعمل، إلا أنه في ظل توجيهاته المقتردة

وتدين السلطات الفرنسية أيضا استمرار إطلاق الصواريخ المحلية الصنع من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة على الأراضي الإسرائيلية. فهذه الأعمال مرفوضة تماما. ويجب أن تضع السلطة الفلسطينية حدا لتلك الهجمات وأن تحاكم مرتكبيها. ويجب عليها أن تؤكد بقوة من جديد أن العنف يؤدي إلى نتيجة عكسية وأنه لا توجد قضية تبرر شن هجمات إرهابية عمياء على المدنيين.

إن العنف الذي أطلق عنانه خلال الأيام الستة الماضية يعرض للخطر الأمل في السلام الذي سببته احتمالات حدوث انسحاب من غزة. أما عدم الانسحاب من غزة إلا بعد تدميرها فلا يمكن إلا أن يثير مزيدا من الكراهية والعنف واليأس. وتهيب فرنسا بإسرائيل أن توقف إجراءاتها القتالة كما تهيب بالفلسطينيين أن يتخلوا عن العنف، الذي لا يؤدي إلى غاية.

وبعد النداء الذي وجهته المجموعة الرباعية إلى الطرفين في ٢٢ أيلول/سبتمبر، تحتكم فرنسا إلى العقل. فلا شيء سوى الوقف المتبادل لإطلاق النار والاستئناف الفوري للمفاوضات سوف يكسر حلقة العنف العقيمة المساوية ويعزز الحل القائم على دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وختاما أقول إننا نحيط علما بمشروع القرار المقدم من السفير باعلي. ونرجو أن يمكن بدء المناقشات على هذا الأساس حتى يتم التوصل، إن لم يكن إلى توافق في الآراء، فعلى الأقل إلى أوسع قدر ممكن من الاتفاق.

**السيد دانفورث** (الولايات المتحدة الأمريكية)  
(تكلم بالانكليزية): مع احترامي الكبير لصديقي ممثل الجزائر، فإن مشروع القرار المقدم إلى المجلس ليس بخارطة للطريق إلى السلام. إنه خطوة أخرى على الطريق الذي لا يؤدي إلى شيء.

يانيث - بارنوفو في الشهر الماضي، وأن نتقدم إليه بشكرنا.

إن السلطات الفرنسية تشعر بالقلق البالغ بسبب استمرار تدهور الوضع في شمال قطاع غزة خلال الأسبوع الفائت. والعمليات العسكرية الواسعة التي بدأها إسرائيل مساء ٢٨ أيلول/سبتمبر في جباليا، وبيت حانون، وبيت لاهيا قد أدت إلى وقوع عدد كبير من الضحايا، ولا مبرر لها. وقد استمعنا بذعر إلى أن ثلث الضحايا على الأقل أعمارهم دون الثامنة عشرة.

وتدين السلطات الفرنسية استخدام القوة غير المتناسب من جانب إسرائيل والنشر الواسع للجنود والعربات العسكرية المدرعة في الأماكن المكتظة بالسكان. ونحن كذلك نشجب عمليات الاغتيال التي تقوم بها إسرائيل وتستهدف النشطاء الفلسطينيين. وتتناقض مثل هذه الممارسات مع الاتفاقيات الدولية والقيم الديمقراطية، ولن تؤدي إلا إلى تأجيج دوامة العنف.

إن إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، يجب عليها أن تتصرف بطريقة صارمة ضمن إطار القانون الدولي وأن تمتثل، بشكل خاص، إلى اتفاقية جنيف الرابعة. ويجب عليها ضمان الوصول المستمر للمنظمات الإنسانية بدون إعاقه، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى السكان المدنيين في الأماكن المتضررة. وفي وقت تفيد فيه التقارير بأن القوات الإسرائيلية قد احتلت عدة مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في جباليا، نؤكد من جديد ضرورة أن تحترم إسرائيل منشآت الوكالة وتحميها، وبخاصة مدارسها وعياداتها.

ومن الواضح أنه في حال إطلاق الفلسطينيين النار على الإسرائيليين، سيقوم الإسرائيليون بالرد بإطلاق النار. وما يقوله مجلس الأمن، إن قال شيئاً، ينبغي أن يوجهه إلى كلا الطرفين. وينبغي أن تكون الرسالة التي يبعث بها "أوقفا إطلاق النار وعودا إلى خارطة الطريق".

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للمملكة المتحدة. وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن اتفاق المملكة المتحدة مع البيان الذي سيدي به ممثل هولندا في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن المملكة المتحدة، شأنها شأن زملاء الآخرين، يساورها قلق شديد إزاء حالات اندلاع العنف الأخيرة في قطاع غزة وارتفاع عدد القتلى. وتعترف المملكة المتحدة بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، ولكن ذلك الرد يجب أن يكون تناسيباً وفي إطار القانون الدولي.

وقد أدلى وزير الخارجية البريطاني جاك سترو ببيان في وقت سابق اليوم دعا فيه كلا الجانبين إلى العمل على وقف سفك الدماء والعنف. ويجب أن تتصرف إسرائيل بشيء من ضبط النفس، كما يجب أن تفي السلطة الفلسطينية بالتزاماتها الواردة بخارطة الطريق فيما يتعلق بالأمن. ويجب على كلا الجانبين أن يبذلا قدراً من العناية أكبر كثيراً بحماية المدنيين لأن أياً منهما في الوقت الحالي لا يفني بمسؤولياته بموجب القانون الإنساني الدولي في هذا الصدد.

واستمرار العنف، وخاصة في قطاع غزة، لا يعرض للخطر استقرار المنطقة فحسب، وإنما يعرض للخطر أيضاً فرصة إحراز التقدم التي تتيحها المقترحات الإسرائيلية بالانسحاب من قطاع غزة. ومن الواضح أن في مصلحة الجميع ضمان أن تتمتع غزة بالأمن، والاستقرار، والقدرة

لقد تحدث كثير من المتكلمين اليوم عن حلقة العنف، وهذا وصف دقيق لها. فأحد الجانبين يقوم بعمل ما، فيقوم الجانب الآخر برد فعل، ثم يعقبه رد فعل، ومزيد من العنف، وهكذا دواليك. ومن دواعي الأسف أن الأمم المتحدة، سواء في ذلك الجمعية العامة أو مجلس الأمن، بدلا من أن تقول لكلا الجانبين "كفّا عن ذلك"، تتصرف بوصفها خصماً لإسرائيل ومشجعة للفلسطينيين. وليس هذا بالطريق إلى السلام. ليس هذا بخارطة الطريق إلى السلام.

فلنناقش بإيجاز الوقائع المعروضة علينا. إن مشكلة صواريخ القسام ليست جديدة. فهي موجودة منذ فترة طويلة. وفي الصيف الماضي بدأت الهجمات تلحق خسائر بالمواطنين الإسرائيليين. ففي حزيران/يونية الماضي قتلت تلك الصواريخ اثنين من الإسرائيليين، أحدهما كان في الثالثة من عمره. ويوم الأربعاء الماضي، ٢٩ أيلول/سبتمبر، قتلت صواريخ القسام طفلين إسرائيليين، أحدهما في الثانية والآخر في الرابعة من العمر. وفي أعقاب ذلك العمل، ادعت حماس لنفسها الفضل فيما أسمته انتصاراً على العدو، العدو المتمثل في طفل عمره سنتان وطفل عمره أربع سنوات.

وبعد عامين من الهجمات، وبعد موت الأطفال، ليس مستغرباً أن تشعر إسرائيل بضرورة الرد. وقد فعلت، وحلقة العنف مستمرة. فالיום أطلق صاروخان آخران داخل الأراضي الإسرائيلية.

إن صواريخ القسام سهلة الصنع. ويسهل نشرها. كما أن من السهل إطلاقها، فأصبحت السلاح المفضل لدى الإرهابيين. ولذا فالمسألة الآن هي، حسناً إلى أين نتجه من هنا؟ ويتمثل موقف وفد الولايات المتحدة في أن المجلس لا ينبغي أن يكتفي باتخاذ القرار تلو القرار، وكلها منحازة لأحد الجانبين، بل ينبغي أن يصر المجلس من جديد على أن خارطة الطريق هي الطريق إلى السلام.

القيّمة التي بذلها سعادة سفير إسبانيا خلال رئاسته للشهر المنصرم.

تتعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن لتدارس التدهور الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الحملة الشرسة التي تقودها سلطة الاحتلال الإسرائيلي منذ ستة أيام في قطاع غزة، والتي خلّفت إلى حد الآن عشرات القتلى والجرحى، من بينهم عدد كبير من الأطفال، بالإضافة إلى التدمير الواسع الذي لحق المنازل والمدارس والمنشآت التجارية والمرافق العامة، خصوصا في شمال غزة ومخيم جباليا للاجئين وبيت حانون. كما عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تستخدم كافة أنواع الأسلحة الفتاكة بشكل مفرط وعشوائي إلى إعاقة عمليات الإغاثة وتحركات المنظمات الإنسانية مما ينذر بكارثة إنسانية.

ونحن إذ ندين بشدة هذه الممارسات لما تمثله من حرق صارخ للمواثيق الدولية والقوانين والأعراف الإنسانية، فإننا ندعو المجموعة الدولية وأعضاء اللجنة الرباعية وكل الأطراف الفاعلة للتدخل الفوري والحازم لحمل إسرائيل على وضع حد لمثل هذه الأعمال التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن العنف لا يخلّف إلا العنف مما قد يزعج بالمنطقة في دوامة بصعب الخروج منها.

وأمام خطورة هذا الوضع فإن المجموعة العربية في نيويورك تهيب بمجلس الأمن التحرك فورا لإيقاف هذا العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، واعتماد مشروع القرار الذي عرضته المجموعة العربية على المجلس، والذي يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف عملياتها العسكرية وإلى انسحابها من شمال غزة. كما يدعو المشروع إسرائيل إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وإلى عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين، وإلى عدم المساس

على البقاء اقتصاديا، سواء بعد الانسحاب مباشرة أو على الأجل الطويل.

وقد أكد اجتماع المجموعة الرباعية مؤخرا أن خارطة الطريق ما زالت أفضل فرصة لإحراز التقدم صوب السلام. وتضم المملكة المتحدة صوتها إلى الآخرين مطالبة كلا الجانبين باتخاذ الخطوات الضرورية صوب الوفاء بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق ومن ثم دفع عملية السلام قدما للأمام.

أستأنف الآن عملي كرئيس للمجلس.

وكتدبير لتحقيق الاستخدام الأمثل لوقت المجلس ولأجل السماح لأكثر عدد ممكن من الوفود بالتكلم، لن أدعو فرادى المتكلمين لشغل مقاعد إلى طاولة المجلس ثم إلى العودة إلى مقاعدهم إلى جانب القاعة. ففي أثناء إلقاء أحد المتكلمين لكلمته، سيقوم موظف المؤتمرات بإجلاس المتكلم التالي في القائمة إلى الطاولة حتى يمكن نمضي في العملية بشكل متسلسل وسريع. وأشكركم على التفهم والتعاون.

وقد اتفق أعضاء المجلس على أننا ينبغي أن نرمي إلى الاقتصاد على خمس دقائق للبيان. والواقع أن أعضاء المجلس أبدوا ضبط نفس جديرا بالإعجاب: فمتوسط طول الكلمة أربع دقائق. وأشجع على الالتزام بنفس الدرجة من الإيجاز، إذا سمحتم لي، في المساهمات المتبقية.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل تونس.

**السيد الحشاني (تونس):** اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم وإلى باقي أعضاء مجلس الأمن بالشكر الجزيل على استجابتكم السريعة لعقد هذا الاجتماع العاجل بطلب من المجموعة العربية التي أشرف بإلقاء هذا البيان باسمها.

كما أتوجه إليكم بخالص التهنية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولا يفوتنا هنا أن نشمّن الجهود

الشعب الفلسطيني في غزة ومخيم جباليا تحديدا. وأود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن للشهر الحالي، وكلي ثقة بقدرتكم على إدارة أعماله بالتميز الذي عهدناه عنكم. كما أود أن أتقدم لسعادة السيد خوان أنطونيو يانيث - بارنوفو، المندوب الدائم لإسبانيا، بالشكر على رئاسته للمجلس خلال الشهر المنصرم.

تؤكد الحكومة الأردنية على ضرورة توقف الحكومة الإسرائيلية بالكامل وبشكل مباشر عن عمليات العنف والتدمير في قطاع غزة وفي كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء العمل بسياسة تدمير البنية التحتية الفلسطينية والمنازل، والتوقف عن عمليات القتل خارج نطاق القانون وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني، ووضع حد للانتهاكات التي تمارسها إسرائيل بحقه. وندعو إسرائيل مجددا للالتزام بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

إن السياسات العسكرية الإسرائيلية لن تؤدي إلا إلى المزيد من التدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وستزيد من حدة التوتر في المنطقة. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراء اللازم لمنع إسرائيل من الاستمرار في مسلسل التدمير المدان الذي باشرته في غزة، وأن يؤكد على رفض كافة هذه الممارسات الإسرائيلية التي تمثل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

يملك الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وممارسة السيادة على أرضه. لذلك فإن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة يجب أن يكون كاملا، وعلى أساس خارطة الطريق، وخطوة باتجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية. أما تنفيذ خطط غاياتها تحويل قطاع غزة إلى إقليم محاصر ومعزول عن الأراضي الفلسطينية، فلا يعني إنهاء للاحتلال، بل يخالف

بجرمة منشآت الأمم المتحدة، وخاصة منها التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن الأضرار الفادحة التي لحقت بممتلكات الفلسطينيين والمرافق العامة تستدعي وقفة حازمة من المجتمع الدولي لتقديم مساعدات عاجلة للشعب الفلسطيني الذي يستحق في ظل هذه الظروف الخطيرة حماية دولية لازمة وفقا لاتفاقيات جنيف والشرائع الدولية.

كل هذا التصعيد يأتي في وقت تستمر فيه إسرائيل في توسيع استيطانها والاستمرار في بناء الجدار في الضفة الغربية بالرغم من قرار محكمة العدل الدولية الذي رحبت به الجمعية العامة والذي أقر مجموعة التزامات تجاه إسرائيل والدول الأعضاء والأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نود لفت انتباهكم إلى أن محكمة العدل الدولية طلبت من الأمم المتحدة وخاصة من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية لضمان إنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار.

في الختام، نود أن نذكّر بقرارات القمة العربية الأخيرة التي انعقدت بتونس، والتي أكدت تمسك الدول العربية بالسلام العادل والشامل والدائم كخيار استراتيجي. وندعو من هذا المنطلق إلى استئناف المفاوضات على أساس الشرعية الدولية وخارطة الطريق. مما يمكن من استتباب الأمن والاستقرار وإقامة السلام لفائدة شعوب المنطقة كافة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

**الأمير زيد بن رعد الحسين** (الأردن): أسمح لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالشكر على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة لبحث بند القضية الفلسطينية ومسألة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على

ويشجب الاتحاد الأوروبي الطابع غير المتناسب للأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة. وأودت تلك الإجراءات بأرواح المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، وأدت إلى إصابة العديدين بجراح. وبالرغم من أن لإسرائيل الحق في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، فإنه ينبغي ممارسة ذلك الحق في حدود القانون الدولي. ويناشد الاتحاد الأوروبي إسرائيل أن تحترم اتفاقية جنيف الرابعة احتراماً كاملاً.

ويدعو الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس بهدف إنهاء دوامة العنف. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن الطريق الوحيد لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط هو من خلال استئناف التعاون الأمني والمفاوضات المباشرة بين الطرفين، على نحو ما تنص عليه خريطة الطريق. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي بيان الأمين العام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا السياق، يُذكر الاتحاد الأوروبي إسرائيل بالتزامها بكفالة إمكانية الوصول التامة والأمنة للمنظمات الإنسانية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية):** سيدي الرئيس، سمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنتكم على توليكم رئاسة المجلس وفي الإعراب عن تقديرنا لسلفكم على العمل الممتاز الذي أنجزه. وأرجو أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لكم على عقدكم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن - وهي جلسة تعقد مرة أخرى لمناقشة انتهاك آخر من مجموعة الانتهاكات المتكررة والجسيمة

أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة ويقتل رؤية الدولتين.

نحن، مرة أخرى، ندين قتل المدنيين سواء من الجانب الفلسطيني أو من الجانب الإسرائيلي. ونعتقد بأن المشكلة الأساسية في منطقتنا هي مشكلة الاحتلال، ولقد حان الوقت لمعالجتها بشكل جاد ومستدام. إننا متمسكون بضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين وخارطة الطريق ومرجعيات عملية السلام. ونرحب من هذا المنطلق بتمسك اللجنة الرباعية بحل الدولتين وأهمية إحراز تقدم على صعيد عملية السلام، وهو ما تضمنه بيانها الأخير في نيويورك.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

**السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضاً البلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الأوروبية الاقتصادية آيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق من دورة العنف الانتقامي المتواصلة في إسرائيل والأراضي المحتلة. ويدين الإتحاد الأوروبي الهجوم بالصواريخ على سديروت يوم الأربعاء الماضي، الذي أسفر عن موت طفلين إسرائيليين. وإن الاتحاد الأوروبي يرفض رفضاً تاماً وبدون قيد أو شرط كل أنواع الإرهاب، ويهيب بالسلطة الفلسطينية أن تتخذ إجراءات حازمة ضد مدبري ومرتكبي هذه الأشكال من الأعمال البشعة.

للشعب الفلسطيني، وكسر حلقة العنف المفرغة الناجمة عن احتلال إسرائيل غير القانوني المستمر والمتواصل للأراضي الفلسطينية.

ونؤمن بأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تمثل الحل الوحيد للأزمة الفلسطينية المستمرة. وبينما ندين بشدة الحملة الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة، فإننا نؤمن بأن المجتمع الدولي يتحتم عليه أن يمارس ضغطا شديدا وأن يمنع بشكل واضح إسرائيل من تنفيذ المزيد من مخططاتها الشنيعة ضد الفلسطينيين.

وهذا المجلس يتحمل بوجه خاص أكبر مسؤولية وينبغي أن يتصرف من أجل منع إسرائيل من مواصلة الاستخفاف بإرادة المجتمع الدولي المجسدة في العديد من قرارات الأمم المتحدة. ونأمل هذه المرة أن يسلم جميع أعضاء المجلس بالحاجة إلى اتخاذ إجراء حاسم في مواجهة هذا التصعيد الجديد في المنطقة وألا يختاروا أن يسمحوا بإصابة المجلس بالمزيد من الشلل وبتبدد سلطته من جراء الفشل في التصدي لهذه الحالة الخطيرة التي نشأت في أعقاب الحملة الإسرائيلية الأخيرة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):** سيدي الرئيس، أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أهني الممثل الدائم لإسبانيا على عمله المتميز رئيسا للمجلس الشهر الماضي.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق الوفد التونسي بالنيابة عن مجموعة الدول العربية. ويرى وفدي أن المسألة المعروضة الآن على المجلس تحظى بأهمية

للقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن العمليات العسكرية الأخيرة التي تشن على الأهداف المدنية في شمال قطاع غزة وعمليات القتل الوحشية لعدد كبير من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، في مخيمات اللاجئين تشكل جرائم حرب ترتكبها إسرائيل في تحد للقواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويبدو أن أعمال العدوان والقمع غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تشكل حقا محاولات متعمدة لمنع ونسف أي إمكانية إنعاش السلام في منطقة ما فتئت تغمرها دوامة التوتر والصراع منذ عدة عقود.

إن تجاهل إسرائيل المنتظم والتام لمطالب المجتمع الدولي وأعمالها المستمرة للعنف والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني سببت تدهور الحالة الخطيرة والقائمة بالفعل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا شك أن جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل مؤخرا في قطاع غزة ستزيد من زعزعة الاستقرار وتعمل على إشعال التوتر، مما يهدد بالمزيد من انعدام استقرار الحالة في المنطقة.

ولا شك أن الإفلات من العقاب، الذي يُسمح لإسرائيل بموجبه بإتباع سياستها الثابتة لاستهداف المدنيين، شجعها على الاستمرار في تحديها للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة بل والقواعد الأساسية للكرامة. ولا تشكل العقوبات الجماعية وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وعمليات القتل العشوائية التي تتم خارج نطاق القانون والاختيال المستهدف لقادة المقاومة الفلسطينية سوى نماذج قليلة على الأعمال اليومية لإرهاب الدولة الذي ترتكبه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ولقد آن وأوان اتخاذ المجتمع الدولي تدابير فعالة لحماية وإنفاذ أكثر الحقوق الأساسية

الشرق الأوسط. وتبقى ماليزيا على اقتناع بأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس، ستكون أفضل أمل لتحقيق السلام الدائم في المنطقة، عندما تعيش دولتا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وتؤكد ماليزيا من جديد على موقفها القديم بأنه يجب على مجلس الأمن أن ينظر بشكل جدي في الموافقة على نشر قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام، أو وضع آلية دولية للرصد في الأرض الفلسطينية المحتلة للإشراف على تنفيذ خريطة الطريق. وذلك من شأنه أن يساعد على تهيئة بيئة من الثقة من أجل الإنعاش العاجل لخريطة الطريق. ولا بد أن تدرك إسرائيل أن الحل العسكري ليس الجواب على الصراع. ولا بد أن يعود كلا الطرفين إلى طاولة المفاوضات وأن يسعيا إلى حل سياسي.

وتبقى المحنة المستمرة للشعب الفلسطيني ومعاناته تجسيدا مأسويا لعواقب رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن وفشل مجلس الأمن في إنفاذ قراراته. وتوجد طرق يمكن للمجلس بها أن يضمن امتثال إسرائيل لقراراته. وتناشد ماليزيا المجلس أن يفعل ذلك حتى يضمن أن تسود العدالة وأن يسود القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل مصر.

**السيد أبو العطا (مصر):** يجتمع مجلس الأمن في

جلسة طارئة جديدة، وكما هي العادة، لكي يعرب أعضاء المجتمع الدولي بأسره عن إدانتهم للاحتياح العسكري الإسرائيلي الجديد لقطاع غزة، وليطالبوا بانسحاب القوات الإسرائيلية من المواقع التي توغلت فيها في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين منذ أكثر من ستة أيام مضت وخلفت

كبيرة لصون السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم قاطبة.

وتشعر ماليزيا بقلق عميق حيال تصعيد أعمال العنف في غزة خلال الأيام القليلة الماضية. وأعمال العنف والإرهاب التي ارتكبت ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وغير المقاتلين، مرفوضة وجديرة بأن يدينها المجلس. وبالمثل، فإن ماليزيا تؤمن بأنه ينبغي للمجلس أن يشجب الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والتدمير المادي الناشئ من التوغل العسكري الواسع النطاق والهجمات التي شنتها القوات الإسرائيلية المحتلة في منطقة شمال قطاع غزة، بما في ذلك داخل مخيم جباليا للاجئين وحوله. ونشعر بالأسى حيال الخسائر البشرية الكبيرة والتدمير الذي أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة في المنطقة. هذه الأعمال لا بد أن توقف فوراً. ولا بد لمجلس الأمن أن يؤدي دوره ويضطلع بمسؤوليته في هذا الصدد.

وتناشد ماليزيا أعضاء المجموعة الرباعية أن يضطلعوا بدور أكثر قوة وأن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لعكس تلك الحالة. ويجب إنعاش خريطة الطريق وينبغي لكلا الطرفين أن ينفذا فوراً التزاماتهما بموجب خريطة الطريق. ولا بد أن يجبر مجلس الأمن إسرائيل على الكف عن مواصلة سياستها للعقاب الجماعي وعن ارتكاب أعمال العدوان ضد الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد للمجتمع الدولي من أن يقدم كل المساعدة اللازمة للسلطة الفلسطينية بغية تعزيز جهازها الأمني. وتشيد ماليزيا بالمساعدة المستمرة التي يقدمها العديد من البلدان تحقيقاً لهذه الغاية.

إن ماليزيا، بوصفها رئيساً لحركة عدم الانحياز ول مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، ستستمر في الاضطلاع بدورها بالعمل مع الأطراف ذات الصلة، بما فيهم المجموعة الرباعية ومجلس الأمن، بغية تحقيق السلام العادل والدائم في

الممارسات كي يقول المجتمع الدولي كلمته؟ وكم من الأسر يجب أن تُشرد أو تفقد عائلها، كي يتولى مجلس الأمن مسؤوليته ويتمكن من إجبار قوة الاحتلال على احترام القانون وحماية أرواح المدنيين؟

لقد سُميت عملية الاجتياح الأخيرة على قطاع غزة بـ "أيام الندم" وكم كنا نأمل أن نشهد ولو يوماً واحداً من "أيام الأمل"؛ الأمل في عودة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى مائدة المفاوضات؛ الأمل في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وفك الحصار عنه وعن قيادته؛ الأمل في انسحاب إسرائيلي كامل من قطاع غزة - لا العكس - وفقاً للمنهج الذي ارتضاه المجتمع الدولي في إطار خريطة الطريق.

مرة ثانية، تطالب مصر بوقف فوري للهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة. وتحت مجلس الأمن الدولي على تبني موقف موحد يطالب بوقف ذلك الاجتياح وعودة القوات الإسرائيلية المتوغلة إلى مواقعها، وضمان احترام قواعد القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأخيراً إن جهود التسوية السياسية - دولية كانت أم إقليمية - لا تتم في فراغ أو بمعزل عن التطورات على الأرض. وما من شك في أن التوسع الإسرائيلي في سياسة الاجتياح لقطاع غزة والممارسات المنافية لقواعد الشرعية الدولية وتدمير البنية التحتية للمواطنين لن تأتي إلا بآثار عكسية، ولن تقود إلى هدف تحقيق انسحاب ناجح أو أمن من قطاع غزة، بل إلى المزيد من التدهور في كافة المناحي الأمنية والسياسية والاقتصادية والبشرية في الأراضي المحتلة، بل وفي إسرائيل ذاتها. وتؤكد مصر، في هذا الصدد، على ضرورة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والبدء في اتخاذ خطوات متعاقبة وسريعة لإعادة بناء الثقة بين الجانبين

وراءها أكثر من ٨٠ قتيلاً ومئات المصابين من الأطفال والنساء والمدنيين العزل من أبناء الشعب الفلسطيني.

إننا نكرر بهذه المناسبة تأكيد موقفنا الثابت الراض لكافة صور استهداف المدنيين العزل على أي جانب. فترويع الأبرياء لا يخدم إلا مصلحة دعاة إذكاء للمصراع ولا يفسح المجال لإنجاح الجهود المتواصلة التي تبذلها مصر من أجل محاولة استعادة الاستقرار بالمنطقة. والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة تكفل حياة كريمة وآمنة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

إن التطورات الراهنة تهدد بإجهاض آمال تحقيق هذا الهدف. فما أكثر الضحايا والتدمير الذي بات يتعرض له المدنيون الفلسطينيون كل يوم في مختلف أرجاء قطاع غزة، بمخيماته المكتظة بالنساء والأطفال من اللاجئين الفلسطينيين.

إن مصر، وهي تعمل جاهدة على تجاوز المأزق الحالي في عملية السلام وبناء جسور الثقة وتقريب وجهات النظر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتوفير الضمانات المطلوبة لتحقيق انسحاب إسرائيلي كامل وناجح من قطاع غزة، ينتابها اليوم شعور بالأسى والغضب. فهذا هي فرصة جديدة للسلام تضيع وبذور للكراهية والأحزان تُغرس.

تطالب مصر بانسحاب فوري لكافة القوات الإسرائيلية من مخيم جباليا وسائر المناطق التي تم التوغل فيها منذ الثامن والعشرين من الشهر الماضي. كما تطالب إسرائيل - سلطة الاحتلال - بالالتزام بقواعد القانون الدولي وأحكام اتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وكم هو من المؤسف أن نسمع عن نوايا إسرائيلية بالاستمرار في عملية الاجتياح لأسابيع مقبلة. وتساءل هنا، كم من المدنيين والأبرياء يجب أن يقعوا ضحايا لهذه

ولكن ساد القلق أيضا لأنه لم تلح بارقة أمل في الشرق الأوسط إلا ووجهت بتصاعد العنف والدمار. وهذا ما دفع عددا من الوفود إلى أن تحث مرة أخرى كلا من إسرائيل وفلسطين على الوفاء بالتزامتهما وفق خارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية وإلى تذكيرهما بأن هذه الأزمة لا يمكن حلها عسكريا. إن الطريق الوحيد لتحقيق تقدم يمر عبر الحوار والمفاوضات التي تقود إلى إنشاء دولتين، دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية، تتمتع كلاهما بحدود آمنة ومعترف بها دوليا.

لقد كانت جنوب أفريقيا دائما من بين البلدان التي أدانت كل أعمال العنف والإرهاب واستعمال القوة العشوائي المفرط والتدمير المادي للممتلكات. لقد تدهور الوضع في غزة خلال الأشهر القليلة الماضية أكثر مما كان بمقدور أي إنسان أن يتصوره، ولم يعد بوسع مجلس الأمن أن يؤجل اتخاذ الإجراء اللازم. إننا قلقون من أنه إذا لم يكن بمقدور مجلس الأمن أن يتصرف هذه المرة، فإن ذلك سيجعل تحقيق حل سلمي في الشرق الأوسط أبعد. على المجلس أن يدعو إلى وقف فوري لكل العمليات العسكرية في غزة وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من المنطقة.

علاوة على ذلك، على المجلس أن يدعو إسرائيل إلى أن تضمن السلامة والوصول غير المقيد لموظفي الأمم المتحدة ولكل العاملين الطبيين والعاملين في المنظمات الإنسانية ليتسنى لهم تقديم المساعدة الضرورية للسكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم وقد أطبقت عليهم شرار صراع جديد آخر. وذلك أقل ما يتوقعه سكان غزة من هذا المجلس.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** والآن أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

**السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم على رئاستكم لمجلس الأمن.

الفلسطيني والإسرائيلي والتحرك السريع نحو التنفيذ الكامل والأمين لخريطة الطريق.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** إن اليابان قلقة جدا إزاء الصدمات الأخيرة التي وقعت بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قطاع غزة والتي أوقعت العديد من القتلى. ويساورنا قلق عميق لكون هذه الصدمات ستطلق سلسلة أخرى من العنف فتزيد من صعوبة إحلال السلام بين الطرفين.

وللحيلولة دون تدهور الوضع أكثر، تحث اليابان الجانب الإسرائيلي بقوة على التحلي بأكبر قدر من ضبط النفس، وتحث الجانب الفلسطيني على بذل قصارى جهوده لكبح جماح المتطرفين وتقديم نتائج ملموسة في هذا الصدد. كما تحث الجانبين على استئناف سريع للجهود من أجل تنفيذ خارطة الطريق.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):** يود وفد بلادي أن يعرب عن تهنئه لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

قبل أسبوع فقط، اعتبر عدد ساحق من الوفود المشاركة في المناقشة العامة في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة أن الوضع في الشرق الأوسط يتطلب اهتماما ملحاحا من جانب المجتمع الدولي. وقد ظهرت تقارير مشجعة عن أن إسرائيل تعتزم الانسحاب من غزة، وأن المجموعة الرباعية دعت إلى أن يتم فك الارتباط هذا في إطار خارطة الطريق.

الشرعية الدولية هما الطريق الوحيد لتعيش جميع دول المنطقة، بما فيها دولة فلسطين وإسرائيل، في سلام وأمن.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم بالتدخل السريع لوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية وتأمين الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني وفقا لاتفاقية جنيف والقوانين الدولية.

إن جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية. ومحاولة إسرائيل تحويل الأنظار بوضع هذا النزاع في إطار مكافحة الإرهاب هي محاولة فاشلة وساذجة ولا تخفى على أحد، فالاحتلال يولد المقاومة المشروعة. والاحتلال الإسرائيلي هو أساس مشكلة النزاع العربي - الإسرائيلي. والخيار العسكري وسياسة فرض الأمر الواقع الذي تسلكه حكومة إسرائيل الحالية لحل هذا النزاع قد أثبتت عدم جدواه ولم يأت إلا بالمزيد من تدهور الأوضاع في المنطقة والمزيد من القتل والحراب والدمار. واختيار إسرائيل منطق القوة على منطق المفاوضات، والعنف على الحوار، قد فشل. وهذه الأساليب الإسرائيلية تجلب القتل والدمار على الشعب الفلسطيني دون أن تحقق الأمن والاستقرار للشعب الإسرائيلي.

ومجلس الأمن مطالب اليوم باتخاذ الخطوات الكفيلة بإلزام إسرائيل بالتخلي عن سياسة الاحتلال وإقامة المستعمرات وأعمال القتل والتدمير، والعودة إلى طاولة مفاوضات السلام التي هي وحدها دون سواها تؤمن الأمن والسلم العادل والشامل لكل دول المنطقة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل كوبا.

**السيد ريكيينو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):**

مرة أخرى، ينعقد مجلس الأمن على نحو عاجل لمناقشة عمل آخر من أعمال العنف ارتكبه إسرائيل، الدولة العضو في

إننا نشكركم ونتمنى لكم التوفيق في مهامكم الكبيرة. كما أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن الشكر لسفير إسبانيا لرئاسته المجلس في الشهر الماضي بحكمة وجدارة.

إن الوضع الخطير المتدهور في قطاع غزة المحتل، الناجم عن تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية واتباع سياسة القتل المنظم والمتعمد خارج إطار القانون بحق المدنيين الفلسطينيين، أصبح يهدد الأمن والسلم الدوليين، مما يستدعي تدخلا سريعا لمجلس الأمن.

إن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم، لا يمكن إلا أن تعود على المنطقة بالمزيد من إراقة الدماء وانعدام الاستقرار. وقد أثبتت الأحداث أن سياسة التصعيد العسكري ضد المدنيين لن تُخضع الإرادة الفلسطينية والعربية بأي حال للقبول بتسوية وفقا للتصور الإسرائيلي.

لقد أصبح انتهاك إسرائيل للقوانين الدولية والإنسانية واتفاقية جنيف الرابعة أمرا روتينيا ويوميا. فقتل النساء والأطفال وهدم المنازل وطرد السكان وإنزال العقاب الجماعي بالمدنيين والاستمرار في بناء الجدار خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية يجري وكأن الأمر لا يعني أحدا.

إننا نطالب مجلس الأمن، وهو المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين ألا يقف صامتا ومتفرجا أمام جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي يوميا بحق الشعب الفلسطيني. ونطالب أيضا أعضاء المجموعة الرباعية بعدم التزام الصمت إزاء ما يجري من جرائم إسرائيلية في قطاع غزة.

خمسون عاما من الحرب والعنف لم تقنع بعد

إسرائيل بأن سياسة الحرب والقوة العسكرية لن تحل مشكلة النزاع العربي - الإسرائيلي، وأن المفاوضات وتطبيق قرارات

نفسه، تدين كوبا الهجمات الانتحارية بالقنابل وغيرها من الأعمال ضد المدنيين الإسرائيليين، فهم ضحايا أبرياء لدورة العنف التي تحركها سياسة حكومتهم. ونرفض أيضاً استخدام هذه الأعمال المتفرقة للتشكيك في ممارسة الشعب الفلسطيني المشروعة للدفاع عن النفس، وتبرير الأنشطة، التي ترتكب على نطاق واسع أو بشكل انتقائي، ضد السكان الفلسطينيين.

وفي مواجهة هذا التهديد السافر للسلم والأمن الدوليين، نأمل أن مجلس الأمن سيتصرف دون اللجوء إلى المعايير المزدوجة التي اتسمت بها أعماله السابقة في هذا الشأن، كيما يتسنى له على نحو عاجل وحاسم اعتماد مشروع القرار الذي قدمته الجزائر نيابة عن أعضاء المجموعة العربية.

فيإذا كان لنا أن نتحرك بإخلاص نحو حل عادل للمشكلة الفلسطينية، ينبغي للولايات المتحدة أن تتجنب ممارسة حق النقض، الذي يصيب مجلس الأمن بالشلل ويكشف عن التواطؤ، عندما يتناول المجلس هذه المسألة. وعليها أيضاً أن تسحب فوراً دعمها العسكري والمالي لإسرائيل، بما في ذلك تزويدها بالأسلحة - الدبابات والقذائف وطائرات الهليكوبتر والطائرات الحربية التي تستخدم ضد السكان المدنيين اليوم.

كما يود الوفد الكوبي أن يكرر أنه لا يمكن أن يتحقق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بدون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ولن يتحقق ذلك أيضاً قبل أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها في القدس الشرقية؛ وقبل إعادة كل الأراضي العربية المحتلة وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة والجولان السوري والضفة الغربية إلى حدود ١٩٦٧؛ وقبل وضع حد للاستفزازات الإسرائيلية في جنوب لبنان؛ وقبل

الأمم المتحدة، ضد مواطني الأرض التي تحتلها بشكل غير مشروع وانتهاكا لعدد لا بأس به من قرارات هذه الهيئة ذاتها.

لقد أدى التصعيد الأخير في الهجمات والعمليات العسكرية من جانب إسرائيل، قوة الاحتلال، ضد السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سقوط عدد كبير من القتلى، بمن فيهم الأطفال، إلى جانب إصابة العديد من الأشخاص، فضلا عن قدر كبير من الدمار لحق بالبنية التحتية. والوفد الكوبي يدين بشدة الهجمات ضد المدنيين الفلسطينيين، والتدمير العام الذي تسببه قوات الاحتلال الإسرائيلي في شمال قطاع غزة. ونطالب أيضاً بإنهاء تلك الهجمات فوراً وانسحاب قوات الاحتلال بشكل عاجل.

ويجب أن يتوقف إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، والذي لا يعرف حدوداً. وهذا العمل العدواني الجديد ينضم إلى قائمة مطولة ومتزايدة من أعمال العدوان والانتهاكات للحقوق الأساسية للإنسان، فضلا عن الأضرار المعنوية والمادية التي تلحق بالشعب الفلسطيني. وتشمل أعمال العدوان والانتهاكات إقامة المستوطنات غير المشروعة وهدم المنازل وعمليات الاعتقال التعسفي والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب وبناء جدار عازل على الأرض الفلسطينية وخنق الاقتصاد الفلسطيني. والأزمة في الأراضي الفلسطينية تتفاقم، فيما يزداد عدد القتلى والجرحى، ومعظمهم من المدنيين الأبرياء. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة أن تحترم إسرائيل القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

وتؤكد كوبا مرة أخرى تأييدها الكامل لقضية الشعوب العربية. ونؤيد بصفة خاصة قضية الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والعدوان الإسرائيليين، ولدينا شعور عميق بالتضامن مع مقاومته وتمرد. وفي الوقت

الهجومية والطائرات المقاتلة والطائرات غير المأهولة ونشرت الموت والدمار وزادت من تفاقم الوضع الإنساني.

إن المدنيين الفلسطينيين يتعرضون للقتل يوميا. واليوم سقط فلسطينيون عديدون، من بينهم أطفال، ضحايا الهجمات الإسرائيلية. وانقطعت الكهرباء والماء عما يقرب من ١٥ ٠٠٠ من السكان. ومنذ بداية الانتفاضة، قُتل أكثر من ٣ ٧٠٠ فلسطيني، وجُرح زهاء ٦٠٠ ٣٥. وإن العدد المتزايد للأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يتعرضون للأذى بشكل مباشر جراء العنف المتواصل أصبح أمرا يبعث على القلق بشكل خاص.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تشعر بقلق بالغ إزاء استخدام إسرائيل غير المتناسب للقوة في قطاع غزة، في بعض من أشد المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم، وتناشد الحكومة الإسرائيلية أن تفي بالتزامها بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال بأن توقف فوراً الهجوم العسكري على قطاع غزة وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة. إن الأعمال التي تلحق الأذى بالفلسطينيين المعدمين أصلاً لن تجلب الأمن للإسرائيليين ولن تزيد الأمل في تحقيق تسوية تفاوضية لهذا الصراع المؤلم.

واللجنة تحث المجلس على أن يبعث برسالة واضحة إلى الدولة المحتلة ليجعلها تكف عن التخريب الذي تمعن فيه في قطاع غزة وعن تدميرها لحياة الآلاف من الفلسطينيين.

كما ندعو السلطة الفلسطينية إلى أن تفعل كل ما في وسعها لوقف المتمردين الفلسطينيين من إطلاق الصواريخ على الأهداف الإسرائيلية. وتتفق مع الزعامة الفلسطينية بأن هذه الأعمال لا تساهم في القضية الفلسطينية، بل إنها تطيل من أمد الصراع المميت.

ونناشد المجتمع الدولي أن يضاعف من مساعداته لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ وقبل سحب المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيد فرهادي** (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف): أولاً، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأنا على ثقة بأن أعمال المجلس ستدار بطريقة بناءة وفعالة بقيادةكم القديرة. وأود أيضاً أن أعثنم هذه الفرصة لتهنئة سلفكم، السفير يانيث - بارنوفو، الممثل الدائم لإسبانيا، على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر.

وإنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين، على إتاحة هذه الفرصة لي، بصفتي نائبا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وبالأخص العدوان الإسرائيلي على شمال قطاع غزة.

وفي ظل الحالة الخطيرة المشتعلة على الأرض، تتكشف أحداث أزمة أخرى أمام أعيننا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد أطلقت إسرائيل عملية عسكرية ضخمة شمال قطاع غزة، خاصة في المدن المكتظة بالسكان في بيت لاهيه وبيت حانون ومخيم جباليا للاجئين، التي يقطنها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وقد لقي أكثر من ٧٠ فلسطينيا مصرعهم منذ بداية العمليات العسكرية الأخيرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وتوغلت أكثر من ٢٠٠ مركبة مدرعة في المنطقة، تساندها طائرات الهليكوبتر

تعود إلى وقف الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد شعب أعزل دون رحمة ودون أي اعتبار للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن التي فاقت الأربعين قراراً، ولقرارات الجمعية العامة التي زادت عن ٦٠٠ قرار.

لقد مضت أيام وأسابيع وإسرائيل تشن هجمات عسكرية همجية ضد الشعب الفلسطيني. ولم تتورع إسرائيل عن استخدام أحداث ما في ترسانتها العسكرية من صواريخ ودبابات وطائرات وجرافات وحتى أسلحة محرمة دولياً من مختلف الأنواع على أهداف مدنية، مخلفة القتل والدمار في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس. كما أخذت هذه الهجمات شكلاً نمطياً يكاد يكون يومياً. وما انفك الوضع على الأرض يتدهور، حيث لا تزال إسرائيل تتابع جميع سياساتها وممارساتها التدميرية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني.

لقد بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل خلال الأيام القليلة الأخيرة ٨٣ مواطناً، منهم عدد كبير من الأطفال والشيوخ عدا عن ثمانية مواطنين تم قتلهم في هذا اليوم بالذات. وما زالت الآلة العسكرية الإسرائيلية ماضية في قتلها وإرهابها الذي أدى إلى جرح ما يزيد عن ٣٥٠ جريحاً وتدمير عدد هائل من المنازل والمدارس والمراكز الصحية ومقرات الأمم المتحدة، مما يشكّل جرائم حرب تستوجب الردع والإدانة من قِبَل المجتمع الدولي قبل تفاقم آثارها في الشرق الأوسط وباقي أنحاء العالم. وبموجب الأرقام التي قدمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة فقد بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال منذ حوالي أربع سنوات حتى الآن ما يقرب من ٣٥٠٠. إن ما تقوم به إسرائيل من قتل وتدمير في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما هو إلا عقوبة جماعية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت احتلال وحشي.

الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تعاني من شحة مواردها المتناقصة مما يقيد تقييداً شديداً قدرتها على دعم الأعداد المتزايدة من الفلسطينيين النازحين والمعدمين. وندعو حكومة إسرائيل إلى أن تسمح لعمال الأونروا بأن يصلوا دونما عائق إلى الأسر الفلسطينية التي تمس حاجتها إلى العون الطبي والمعونة الإنسانية.

ونحث بشدة أيضاً المجموعة الرباعية على أن تفعل كل ما في وسعها لحمل زعامتي كلا الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات والبدء في التنفيذ الذي تأخر كثيراً لخارطة الطريق، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وعلى مبدأ الحل الدائم للصراع المبني على قيام دولتين، استناداً إلى حدود ١٩٦٧، وتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف وحق جميع دول المنطقة في العيش في سلام وأمن.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية):** اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أعبر عن إعجابنا بإدارة السفير يانبيث - بارنوفو لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. وأعبر أيضاً عن شكرنا لكم ومن خلالكم لباقي أعضاء المجلس على عقد هذه الجلسة المخصصة لمناقشة الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وينضم وفدي إلى البيان الذي ألقاه المندوب الدائم لتونس بصفته رئيساً للمجموعة العربية.

إذا كان من الصحيح القول إن هذه الجلسة جاءت متأخرة جداً، فمن الصحيح أيضاً القول إن المجال ما زال مفتوحاً أمام المجلس كي يتحمل مسؤولياته باتخاذ إجراءات

أمام المجتمع الدولي، ورفضها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالأراضي العربية المحتلة، وتجاهل مبادرة السلام العربية، هذا الهروب والتنصل والرفض والتجاهل أمور لا يمكن أن تحجب حقيقة كونها أصلاً حكومة احتلال وتوسع على حساب الشعب الفلسطيني.

وأخيراً، إن إدانة مجلس الأمن لإسرائيل وجرائم الحرب التي ترتكبها وإرهاب الدولة الذي تمارسه أصبحت أمراً ملحاً، وقد بات واضحاً الآن أكثر من أي وقت مضى أنه لا يمكن أن يعم السلام في المنطقة إلا من خلال إلزام إسرائيل بتحقيق سلام عادل وشامل يقوم على تطبيق قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مدريد، ومبادرة السلام العربية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لممثل تركيا.

**السيد سنغيزير (تركيا) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأتمنى لوفد المملكة المتحدة كل النجاح في هذه المهمة الهامة. ونعرب عن تقديرنا لسلفكم الإسباني على الأسلوب القدير الذي أدار به عمل مجلس الأمن.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي. ورغم أن ذلك البيان يمين همومنا على النحو الواجب، أود أن أضيف الملاحظات التالية، نظراً لعلاقات تركيا التاريخية والودية الخاصة مع الفلسطينيين وإسرائيل على حد سواء.

إننا مترجعون كثيراً مما يجري حالياً من أحداث رهيبية وفي دوامة العنف التي تشهدها المنطقة. فالتصعيد

إن الأسئلة المطروحة الآن هي: إلى متى يظل مجلس الأمن عاجزاً عن إدانة الإرهاب الإسرائيلي واتخاذ مواقف لصالح العدالة والمساواة بين الشعوب بعيداً عن ازدواجية المعايير؟ كيف يمكن لنا أن نفسّر سلبية مجلس الأمن أمام غطرسة إسرائيل وتحديها للسافر لجميع الأعراف والمواثيق الدولية؟ إلى متى ستظل إسرائيل فوق القانون بسبب سلبية موقف مجلس الأمن إزاء قتلها اليومي للفلسطينيين.

لقد حذرنا مراراً من مخططات رئيس الحكومة الإسرائيلية ومحاولاته تضليل المجتمع الدولي. ففي الوقت الذي يدعي اتخاذ خطوات للانسحاب من قطاع غزة، نراه يزيد من حشود قواته في مختلف أنحاء القطاع، ويزيد من عدد المستوطنات في الضفة الغربية، ويستمر في بناء الجدار العنصري تحدياً لقرار محكمة العدل الدولية. والأكثر من ذلك هو أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تؤكد أن الهجمات التي تقوم بها هي جزء من عملية عسكرية شاملة، وتبعاً لأقوال رئيس حكومتها بالذات، بعد ظهر هذا اليوم، فإنها تنوي المضي فيها وتصعيدها لعدة أسابيع قادمة.

وإذا ما افترضنا أن إسرائيل ستسحب قواتها من غزة، نرى أنها تطالب بتدابير وضمانات وأثمان باهظة لهذا الانسحاب تشكل في الواقع مجموعة من الانتهاكات، هدفها إبطال القانون الدولي، وإبطال قرارات هذا المجلس، وبالتالي يصبح الانسحاب من غزة ذريعة تُقدم إسرائيل من خلالها على قتل العديد من أبناء غزة وحصارهم وحرمانهم من سيادتهم على مياهم وعلى أجوائهم وعلى علاقاتهم بالجوار. وبذلك، يكون تخلي إسرائيل المزعوم عن احتلال غزة سبباً لتهدم غزة على رؤوس أبنائها، واغتيال وحصد قادتها واحداً بعد الآخر منعاً لأية مفاوضات أو قيام دولة فلسطينية.

إن هروب الحكومة الإسرائيلية من استحقاقات السلام العادل والشامل في المنطقة، والتنصل من مسؤولياتها

وتطالب تركيا كلا الطرفين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس بغية تجنب أي تصعيد يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة برمتها.

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي جوهر قضية الشرق الأوسط. وهو يعيق الجهود المبذولة لإيجاد بيئة سلمية ينشدها المجتمع الدولي. ونحث بشدة كلا الطرفين على أن يسلكا طريق المصالحة، من خلال المفاوضات المباشرة، التي ترمي إلى تحقيق سلام عادل وقابل للاستمرار وفقا للرؤية الداعية إلى إنشاء دولتين وعلى أساس خارطة الطريق. وتركيا على استعداد لتيسير أي جهد يهدف إلى تحقيق هذا الهدف النبيل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. أود أن أنوه بأن مشروع القرار المقدم من الجزائر وتونس تم تعميمه في قاعة المجلس. وأفهم أنه قد صدر بشكله المؤقت (النسخة الزرقاء)، وستجري مناقشته في مشاورات الغد في الساعة ١٦/٠٠. وسنقرر عندئذ، في ضوء ذلك، كيفية المضي قدماً.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.

الأخير في قطاع غزة، الذي أودى بحياة عشرات المدنيين الأبرياء، وبينهم أطفال، هو آخر مأساة تُبرهن على مدى خطورة الوضع. والشعب الفلسطيني لا حول ولا قوة له أمام حملة العقاب الجماعي هذه.

ورغم إدراكنا لاحتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة، إلا أننا ننتقد سياساتها القائمة على الهدم، والاستخدام المفرط للقوة، وعمليات القتل المستهدفة. فالعمليات العسكرية التي تنفذها إسرائيل والدمار الذي تتسبب به، التي تضر بالمدنيين بشكل مباشر، لا يمكن أن يكون لها أساس قابل للتبرير. ومن المحزن أن نشهد مرة أخرى أن استخدام إسرائيل للقوة المفرطة والعشوائية لا يعزز الأمن الذي تنشده.

ومن ناحية أخرى، نعتقد أنه ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تحرص على مضاعفة جهودها لإزالة البنية التحتية للإرهابيين. وينبغي عدم السماح للعناصر المتطرفة بالتحكم في مستقبل الشعب الفلسطيني وبتحديد مفهوم النضال العادل للفلسطينيين. وهذا سبب آخر يستدعي حصول السلطة الفلسطينية على دعمنا. ولا يمكن تحقيق الأمن للجميع إلا إذا قامت كل الأطراف ذات الصلة في المجتمع الفلسطيني بتوفير بيئة مشجعة على تنشيط عملية السلام المتوقعة.